

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٩٥

الثلاثاء ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

وبالتالي، على الجمعية العامة أن تعين في دورتها الخمسين شخصاً ليكون عضواً في وحدة التفتيش المشتركة لفترة عضوية مدتها خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ووفقاً للإجراءات الوارد وصفها في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فقد قررت، بعد استشارة المجموعة الإقليمية المعنية، وعلى أساس ترشيح تقدمت به الدول الأفريقية، دعوة بوركينا فاسو إلى تقديم مرشح ليحل محل السيد تال.

وكما تبين الوثيقة A/50/817 أيضاً، ونتيجة للمشاورات التي أجريت طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، فإنهنّ أعرض الآن على الجمعية ترشيح السيد لويس دومينيك أودراغو، بوركينا فاسو، لتعيينه عضواً في لجنة التفتيش المشتركة لمدة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة: مذكرهن  
رئيس الجمعية العامة (A/49/817)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/50/817، عينت الجمعية العامة، بموجب مقررها ٣٢١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أربعة أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبعد ذلك أبلغ الأمين العام أن أحد هؤلاء الأعضاء، وهو السيد علي بادراتال، بوركينا فاسو، قد قدم استقالته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قبل أن يبدأ مدة عضويته، التي كان من المقرر لها أن تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وأن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة لأحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-87061

\* 9587061 \*

ومشروع القرار قدمته الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، أسبانيا، أفغانستان، المانيا، أوزبكستان، أيرلندا، باكستان، البرتغال، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تونس، جمهورية ايران الاسلامية، الدانمرك، السنغال، السويد، الصين، طاجيكستان، فرنسا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، مالطا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هنغاريا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

ولبلدي تاريخ طويل من العلاقات الودية القوية مع جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. لذلك يشرنا أنه كان بمقدورنا، كما كان الأمر في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، أن نعمل معاً مع الوفود المعنية بشأن النصوص المطروحة علينا الآن. وفي هذا الصدد، أود أنأشكر الوفود التي اشتراكنا في هذه العملية على تعاؤنها.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار الحرب الأهلية في أفغانستان، وهي الحرب التي تلحق دماراً بالغاً بذلك البلد وحزناً لا حد له لشعبه. ذلك أنه يجري قصف الأهداف المدنية، وتُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولا يبدو أن هناك في الأفق نهاية لمحنة السكان المدنيين.

وفي حين أن التطورات التي جرت في أفغانستان خلال الشهور الإثنى عشر الماضية، قد تكون باعثاً على الحزن، وفي حين أن الإحباط قد يعترينا لأننا لم نحرز المزيد من التقدم في السعي لتحقيق السلام، يجب ألا نفقد الأمل في إمكان تحقيق التقدم، وعلينا أن نعزز جهودنا لتحقيق هذا التقدم.

وتحقيقاً لذلك، ينبغي أن نجري تقييماً صريحاً للحالة في أفغانستان. كذلك ينبغي أن نحاول توضيح ما يمكن وما ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعله في سبيل تقديم المساعدة، وما لا يمكن أن يقوم به إلا الأطراف الأفغانية ذاتها. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن نحدد سبل دعم وتعزيز جهود الأمم المتحدة في أفغانستان.

ومشروع القرار الذي أعرضه اليوم يتبع هذا النهج. إنه يقيم الوضع ويقدم تقييماً صريحاً للحالة. ويعرب مشروع القرار عن القلق البالغ إزاء عدم تحقيق تقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية مقبولة وذات تمثيل عريض، ونقل السلطة، وإقرار وقف فوري ودائماً لاطلاق النار. ويعرب مشروع القرار عن القلق البالغ إزاء آثار ١٦ سنة من الحرب، وفي بعض المناطق، تكثيف الأعمال

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعين هذا المرشح؟  
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تختتم الجمعية نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

و قبل البدء في النظر في البنود التالية من جدول الأعمال، أود أن أodashد الوفود المعنية، نظراً إلى العدد الكبير من المتكلمين المدرجين في القائمة بعد ظهر اليوم، أن يقتصر بيانتهم على عشر دقائق. وأشكر الوفود مقدماً على تعاؤنهم.

بإندا جدول الأعمال ٢٠ (تابع) و ٥٤

(د) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان، المنكوبة بالحرب، وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

报 告 (A/50/737)

مشروع قرار (A/50/L.60)

报 告 (A/50/825)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتألف مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة الصادر في الوثيقة A/50/L.60، من جزءين: الجزء الأول بعنوان "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان، المنكوبة بالحرب، وتعميرها" والجزء الثاني بعنوان "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين".

والآن أعطي الكلمة لممثل المانيا لعرض مشروع القرار A/50/L.60.

السيد هنر (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر المانيا أن تعرض مشروع القرار المؤلف من جزئين بما "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان، المنكوبة بالحرب، وتعميرها" و "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين".

أفغانستان - عرضاً بتوفير دعم معزز من الأمم المتحدة في الميدان الإنساني والسياسي.

وختاماً أحيث بقوة جموع الأحزاب في أفغانستان على قبول هذا العرض والاستفادة القصوى الممكنة منه. وإذا فعلت ذلك فإنني ملتزم بأن التقدم نحو السلم والأمن، بمئاتي عن الحرب والمعاناة التي لا نهاية لها، يمكن أن يتحقق بل لا بد أن يتحقق في نهاية المطاف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح بأن تقبل قائمة المتكلمين بشأن هذا البد في الساعة ١٥/٤٥ من هذا اليوم إذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب إذن إلى الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

السيد خاراري (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الحالة في أفغانستان ماضية في التدهور، الأمر الذي يسبب استمرار قتل وجرح العديد من الأبرياء المدنيين، وتشريدآلاف الناس وتدمير واسع النطاق للممتلكات في ذلك البلد الذي تعصف به الحرب. وكان يحدونا أمل كبير في أن تضع الأحزاب والجماعات الأفغانية، بعد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وإنشاء دولة إسلامية في ذلك البلد، خلافاتها جانباً وتعمل من أجل إعادة إعمار البلد. ولكن للأسف اندلع أوار القتال بعد فترة من الهدوء، واستمرت معاناة الشعب أفغانستان، وخاصة كابول التي يعاني الشعب فيها من قسوة فصل الشتاء، والهجمات العشوائية على أهداف مدنية على حد سواء.

إن جمهورية إيران الإسلامية التي لديها أشياء عديدة مشتركة مع شعب أفغانستان، فضلاً عن حدود طويلة، بدأت على إقامة علاقات وثيقة وودية مع ذلك البلد. لذلك نشعر بقلق عميق إزاء الحالة هناك. وبالتالي، إلى جانب استضافته ملايين اللاجئين الأفغان وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني، لم يدخل جهداً من أجل مساعدة مختلف الأحزاب والجماعات داخل أفغانستان للتغلب على صعوباتها وخلافاتها. وفي ذلك الصدد، طلبت إلى جميع الأحزاب مراراً أن تتفق، على وقف مكين لإطلاق النار، والتوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة.

العدائية المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويؤكد مشروع القرار حاجة أفغانستان إلى استمرار المساعدة الدولية، ويحيط علماً بالحالة الاقتصادية البالغة الحرج التي يتعرض لها البلد باعتباره بلداً غير ساحلي ومن أقل البلدان نمواً ومنكوباً بالحرب.

ومشروع القرار يناشد على وجه الاستعجال المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، تقديم المساعدات التي تمس إليها الحاجة للأغراض الإنسانية وأغراض التعمير، بقدر ما تسمح به الأوضاع على الأرض. ويطلب إلى جميع الدول تعزيز السلام في أفغانستان ووقف تدفق الأسلحة إلى الأطراف ووضع حد لهذا التزاع المدام. وفي الوقت ذاته، يطلب مشروع القرار إلى جميع الدول الامتناع الصارم عن التدخل في الشؤون الداخلية لـAfghanistan واحترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره.

ويوضح مشروع القرار أيضاً أن السلام لا يمكن أن تتحقق إلا بالأطراف المعنية. ويبحث قادة الأحزاب الأفغانية كلها على بذلك استعمال القوة، وتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. ويؤكد مشروع القرار طلبه إلى جميع الأفغان، وخاصة قادة الأحزاب، التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في Afghanistan لإنشاء مجلس سلطة ذي قاعدة واسعة، والتعاون مع هذا المجلس. كما يشير إلى الترابط الوثيق بين إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في Afghanistan وفرص هذا البلد للتنمية الاقتصادية.

وعلى أساس هذا التقييم للحالة في Afghanistan ونداءات مشروع القرار للمجتمع الدولي والأحزاب الأفغانية، يركز مشروع القرار على ضرورة تقديم دعم قوي لجهود الأمم المتحدة في Afghanistan. ويرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في Afghanistan برئاسة محمود المستيري. ويؤكد على أهمية إنشاء مجلس سلطة ذي قاعدة عريضة وتمثيل كامل. ويؤكد على استمرار الحاجة إلى وجود الدعم السياسي القوي من جانب المجتمع الدولي لبعثة الأمم المتحدة الخاصة. وأخيراً يرحب بقرار الأمين العام تعزيز البعثة عن طريق تعيين أربعة مستشارين سياسيين إضافيين في Afghanistan.

وتأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. وبهذا ترسل الجمعية العامة رسالة دعم قوية لـAfghanistan، وتطلب إلى الأحزاب إنهاء هذا الصراع الرهيب وتطلب إلى المجتمع الدولي وجميع الدول بذلك كل ما في وسعها للإسهام في وضع حد لإراقة الدماء. ولكن أعلم شيء هو أن هذا القرار يقدم عرضاً للشعب الأفغاني وللأحزاب في

الحماية لهم، وعاملناهم معاملة لائقة جداً ترتكز على قيمنا الإسلامية والالتزامات الدولية. وما يُؤسف له أن المساعدة الدولية المقدمة إلى هؤلاء اللاجئين وإعادة توطينهم لا تتناسب مع جسامته المشاكل.

ومنذ إنشاء دول أفغانستان الإسلامية، لا نفتّأ نقيم اتصالاً وثيقاً بحكومتها بغية تيسير العودة الطوعية لللاجئين الأفغان إلى ديارهم وعاد حتى الآن مليون لاجئ إلى بلد هم طواعية. ويجري رصد العملية عن طريق التنسيق الوثيق بين الحكومتين ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

على أن مشكلة ملايين الألغام البرية المضادة للأفراد والذائف غير المنفجرة في أفغانستان، فضلاً عن استمرار الأعمال الحربية العدائية في البلد، قد تمنع العديد من اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وبغية كفالة إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم على نحو سالم وآمن، فإن التعاون والمساعدة الدوليين لإزالة العرقيل القائمة ضروريان للغاية.

ولقد بدأ بلدي في العام الماضي، وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، خطة لتطعيم الأطفال الأفغان. فقام بتوزيع ٨ ملايين جرعة من جرعتي اللقاح في جميع أنحاء أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، يجري تدريب أفرقة طبية أفغانية في إيران، وانشئت مستشفيات ومستوصفات في مناطق معينة من أفغانستان. ولقد اتخذنا أيضاً ترتيبات لإنشاء لجنة مشتركة تقوم بدراسة وسائل أكثر فعالية لمراقبة تدفق المخدرات في المنطقة، وتحويل مناطق زراعة الخشخاش في أفغانستان إلى انتاج محاصيل بديلة مفيدة تلبى الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني.

والى جانب جميع هذه المبادرات، يجري توفير أنواع الوقود، والأغذية والمساعدة غير الغذائية للشعب أفغانستان على أساس مستمر. وسيواصل القيام بهذه المهمة بتfan ويقظة.

وأخيراً، نأمل أن يدخل نهج المجتمع الدولي فيما يتعلق بأفغانستان مرحلة جديدة، باعتماد مشروع القرار A/50/L.60، واليوم، فإن أفغانستان في مسبيس الحاجة إلى دعمنا للتوصيل إلى وقف إطلاق نار فوري و دائم و لتشكيل حكومة انتقالية مقبولة. وبالمثل، إنها بحاجة إلى التزاماتنا بتقديم جميع المساعدات المالية، والتكنولوجية والمادية من أجل استعادة الخدمات الأساسية، وتعهير أفغانستان، والعودة الطوعية والآمنة لللاجئين والمشترين في الداخل إلى ديارهم. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية بذل قصارى جهدها للإسهام في هذه الجهود الإنسانية.

ومع ذلك، ندرك إدراكاً تاماً حساسية الشعب الأفغاني تجاه التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية وفرض أي حل كان من الخارج، ونحترم ونؤيد تماماً حقه في تقرير مصيره ذاته. وعلى هذا الأساس، نركز سياستنا على مواصلة الاتصال بالحكومة وبجميع الجماعات الأفغانية بغية اقناعها بالتوصيل إلى حل من خلال المفاوضات.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن شعب أفغانستان يحتاج بادئ ذي بدء إلى دعم المجتمع الدولي بأسره في إيجاد حل سلمي لهذه الحرب المؤسفة بين الأشقاء، يكون مقبولاً لدى جميع الأطراف. ونحن من جهتنا، نواصل اغتنام كل فرصة من أجل تعزيز السلام، وسنواصل التعاون مع جيراننا للمساعدة على إحلال السلام في أفغانستان، الأمر الذي سيخدم مصالح جميع شعوب المنطقة على أفضل وجه. إن بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، برئاسة السفير محمود مستيري، تضطلع بدور حاسم في الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام وتطبيع الحالة في أفغانستان. ويلقى السفير مستيري تأييدنا وتعاوننا الكاملين في المهمة الصعبة التي يضطلع بها. ونحن نثني كذلك على الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد ونؤيدوها. ونحودنا الأمل في أن يعطي التعاون والتنسيق الوثيقان بين الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبلدان المجاورة زخماً إضافياً لعملية السلام في أفغانستان.

والحالة الم悲رة في أفغانستان تهدد الحقوق الأساسية للشعب البريء في ذلك البلد، وهو الشعب الذي يعيش في ظل حالة صعبة للغاية. وحسبما يشير الأمين العام في تقريره، فإن الأمراض وسوء التغذية في بعض مناطق من البلد بلغاً نسباً مثيرة للجزع. والحاجة إلى التصدي لهذه المسائل المتعلقة بالفقر في وقت واحد مع إعادة تأهيل المناطق المتضررة بالحرب وإعادة إعمار البلد هي حاجة ماسة من أجل تحسين الحالة هناك بصورة عامة، ومن أجل تحقيق عملية التنمية المستدامة.

ونتفق مع الأمين العام على أن الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى إعادة التأهيل والتنمية ليس عملية تجري في خطٍّ طولي. فالمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل يجب أن تتما بصورة متوازية، مع المراعاة دوماً لمنظور التنمية على الأمد الأطول. وفي هذا السياق من الضوري أن يتلزم المجتمع الدولي التزاماً ثابتاً بتوفير المساعدة الإنسانية والدعم المالي على حد سواء بغية استعادة السلام والازدهار في أفغانستان.

وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ١٩٨٠ تستضيف ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني استقبلناهم ووفرنا

لقد دعمت حكومة اليابان فترة طويلة الجهود السلمية للأمم المتحدة. وقدمنت مسؤولاً سياسياً إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وباكستان، وأسهمت بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اللاجئين، بما فيها ١٢ مليون دولار لأنشطة إزالة الألغام. وتشعر اليابان، باعتبارها بلداً زميلاً في آسيا، بأنه يتبعها أن تقوم بدور مفيد في التعاون مع الأمم المتحدة من أجل حل الصراع في أفغانستان. وقد قررت حكومتي، كمظهر من مظاهر هذه الرغبة من جانب اليابان، أن تستجيب على نحو ايجابي إلى طلب الأمم المتحدة وأن ترسل مسؤولاً سياسياً لمساعدة السفير مستيري بشرط الوفاء بمتطلبات أساسية معينة لضمان سلامته الشخصية.

وتشعر اليابان، باعتبارها أمّة آسيوية، بحساسية خاصة إزاء الحاجة إلى مساعدة شعب أفغانستان في تحقيق وفاقه الوطني وجهود التعمير التي يبذلها. وأود، لهذا، أن أحيث بقوة الدول الأعضاء على دعم الأمم المتحدة وهي تتصدّى للمشاكل التي لا تعد ولا تحصى التي تواجهها أفغانستان المنكوبة بالحرب وعلى التقييد بالتزاماتها بموجب مشروع القرار الذي توشّك الجمعية على اعتماده.

وتلتزم حكومة اليابان، من جانبها، بالاسهام في الجهود المبذولة من أجل استعادة السلم وبناء الرخاء في أفغانستان.

إن مشروع القرار الذي عرضه الوفد الألماني وشاركت في تقديميه اليابان والبلدان الأخرى ذات التفكير المماثل، أعد عن طريق عملية مطولة من المناقشة والتفاوض. ويُشيد وفدي إشادة قوية بالوفد الألماني للدور التنسيقي الذي قام به في تحقيق توافق آراء عام فيما بين البلدان المعنية. ويرى وفدي أن مشروع القرار تعبير واضح عن تصميم المجتمع الدولي على تقديم المساعدة، سواء في المجالات السياسية أو الإنسانية، لجهود أفغانستان من أجل استعادة السلم والرخاء. وتأمل اليابان أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ياشيز باردويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. لقد قررت قبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وهنغاريا والجمهورية التشيكية أن تخضم إلى بياننا.

يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار A/50/L.60، الذي يتضمن جزءين. وقد شاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار هذا.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجد أفغانستان اليوم نفسها في حالة مأساوية، إذ يدور الصراع الداخلي في ذلك البلد منذ أكثر من ١٥ سنة. وترتبت عليه آثار مأساوية بالنسبة إلى السكان المدنيين ودمرت تقريراً الهياكل الأساسية الاجتماعية في البلد.

وإذا استمرت الحالة في أفغانستان على ما هي عليه، فإنها يمكن أن تهدد استقرار المنطقة إلى حد أن هذا الصراع، إذا أهمل، فإنه قد ينتشر إلى البلدان المجاورة. وحكومتي مقتنة حقاً بأن الحالة الراهنة تتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي. وبوجه خاص، ثمة حاجة ملحة إلى توفير يقطلة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان تحت قيادة السفير محمود مستيري ومكتب الأمين العام في أفغانستان، وأود أن أشيد بكلّيهما إشادة كبيرة، أهمية قصوى لتحقيق السلام وتعزيز التعمير والوفاق في أفغانستان.

وتشعر اليابان، بوصفها بلداً آسيوياً، بقلق إزاء الحالة الراهنة. ونحن في اليابان، نشعر بالقلق على نحو خاص لأن بعض البلدان الأجنبية تزود الأطراف المتحاربة، على نحو مباشر أو غير مباشر، بالأسلحة العسكرية، والذخيرة وغير ذلك من أشكال المساعدة ذات الصلة بالجوانب العسكرية. ونعتقد أن ذلك مسؤول جزئياً على الأقل عن إطالة أمد الحالة البالغة الخطورة في أفغانستان. وتطلب اليابان إلى تلك البلدان أن توقف فوراً هذه الصادرات - التي هي في الواقع غير مشروعة - وأن تدعم بنشاط جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام فيما بين الأطراف المعنية.

وإن مشاكل حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أفغانستان مصدر قلق خطير أيضاً. وتولي اليابان أهمية خاصة للعودـة الكاملـة للأمنـة والطـوعـية لـلـلاـجـئـينـ والمـشـرـدـينـ. وكذلك، يجب أن تكون أنشطة إزالة الألغام وبناء الهياكل الأساسية عناصر أساسية في إعادة بناء النظام السياسي.

وتحث اليابان جميع الأطراف المعنية على وقف أنشطتها العدائية وقبول خطة السلام المقدمة من جانب بعثة الأمم المتحدة الخاصة، التي تنص على إجراء المفاوضات من أجل نقل السلطة وإقامة آلية انتقالية. ولتقديم الأمم المتحدة بدور ملموس في هذا السياق من الضروري أن يضمن أطراف اصراع آلاً يتعرضون من وسلامة موظفي الأمم المتحدة للخطر بأي حال من الأحوال. ويجب أن يضمن أطراف الصراع حرية الحركة لهؤلاء الموظفين.

وهذا الملخص لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أفغانستان يتجلّى في مشروع القرار الذي عرضاليوم في الجمعية العامة. ولقد أضحت الحالة في أرض الأحداث أكثر خطورة في الشهور القليلة الماضية ومن الضروري اعتماد مشروع القرار هذا وتنفيذه على وجه السرعة بغية إرسال إشارة دعم واضحة - أي الدعم الإنساني - لأفغانستان المنكوبة بالحرب وشعبها، وإشارة دعم سياسي لجهود الأمم المتحدة من أجل النهوض بالسلم والاستقرار في البلد.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بعميق القلق إزاء استمرار الحرب في أفغانستان. بيد أننا مقتنعون، أنه بدعم البعثة الخاصة للأمم المتحدة وزيادة تعزيزها وببحث الأطراف في أفغانستان على التعاون بحسن نية بهدف تحقيق السلام وبمناشدة المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال إنعاش أفغانستان التي هي في أمس الحاجة إليها، فإن اعتماد مشروع القرار هذا سيساعد في إيجاد الإطار السياسي والاقتصادي الذي يحتاجه الشعب الأفغاني للسير قدما نحو السلام وفي أن يترك وراءه الحرب والمعاناة الواسعة الانتشار.

وأخيراً، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن أمله في أن ينظر في العام المقبل في مشروع القرارين في إطار البند ٢٠ (د) والبند ٤٥ من جدول الأعمال، إذا كان ذلك لا يزال ضرورياً.

السيد غفور زبي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الرابعة من ١٩٩٢ تنظر الجمعية العامة في البند الفرعي من جدول الأعمال المعنون "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعديها".

ومن الواضح أن الأهداف الرئيسية إنما تمثل في تقييم وتقدير تطور الحالة ونجاح جهود الأمم المتحدة التي اضطلعت بها البعثة الخاصة إلى أفغانستان من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة وإحلال السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان المنكوبة بالحرب.

وتود دولة أفغانستان الإسلامية أن تقدم تقييمها للحالة التي سادت خلال العام الماضي وأن تشرح الأسباب التي أعادت تنفيذ قرار العام الماضي (٤٠/٤٩) المتعلق بأفغانستان.

ويمكن تحليل المأزق الحالي في أفغانستان من زوايا مختلفة على أساس استنتاجات وآراء مختلفة. ومع ذلك

وبينبغي أن يكون في مقدور الأمم المتحدة أن تعتمد في جهودها في أفغانستان على دعمنا كما ينبغي تعزيز تلك الجهود. وتأمل أن تتمكن الأمم المتحدة، من خلال جهودها، من الإسهام في إنهاء هذا الصراع المدمر. ونحن مقتنعون بأن جميع أفراد شعب أفغانستان يرغبون في العيش في ظل السلم والأمن. ونريد أن تتحقق هذه الرغبة.

ولهذا نرحب بالخطوات التي اتخذتها حتى الآن بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان برئاسة السفير محمود مستيري. ونشرع بالامتنان للسفير مستيري للالتزام الذي أبداه، ونشجعه على مواصلة جهوده، عن طريق محادثاته مع جميع الأطراف، لتسهيل التعمير والوفاق الوطني في أفغانستان. ويعيد الاتحاد الأوروبي الهدف من هذه المحادثات، وهو، بالتحديد، تحقيق اتفاق يتضمن إقامة آلية مقبولة وعريضة التمثيل، ونقل السلطة ووقف إطلاق النار الفوري والدائم.

وعلى الرغم من جميع أشكال المساعدة التي يمكن، بل ينبغي، أن تقدمها الأمم المتحدة، فإنه يجب التنبية إلى أن الأطراف في أفغانستان تتحمل المسؤولية الأساسية في التوصل إلى اتفاق بغية إنهاء إراقة الدماء التي أغرقت البلد طيلة سنوات عديدة. وبحث الأطراف على التعاون التعام مع البعثة الخاصة للأمم المتحدة وعلى السعي إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع.

ويجب أن تجري عملية السلام في أفغانستان بمنأى عن أي تدخل خارجي وعلى أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلد. ونشجع جميع الدول على المساعدة في النهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان.

والذكرى التي قدمت إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة، والتي عممت مع الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأسباني، السيد سولانا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أوردت ما يلي:

"يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه التام للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمم المتحدة، السفير مستيري من أجل التوصل إلى حل تفاوضي وشامل للنزاع الأفغاني."

"ويدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف في النزاع الأفغاني إلى مساعدة جهودها في سعيها لتحقيق السلام وللتوصّل إلى اتفاق بشأن العملية السياسية. كما يطالب الدول الأخرى أن تمنع عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان."

الضرورية للإسراع بعملية السلام عن طريق وقف هذا التدخل. وعندئذ فقط يمكن أن نتوقع بشقة أن يتم تنفيذ خطة صنع السلام تفصيذا سلسلاً وتدريجياً.

وفي بياننا السابق الذي أدلينا به أمام الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥ (A/50/PV.19)، قدمنا أدلة كبرى تتعلق بتدخل الدوائر الباكستانية في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وجميع الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين ثبتت صحة دعاوائنا ضد مناورات الدوائر الباكستانية القصيرة النظر، والتي في سعيها لتحقيق مطامعها التوسيعية، تراهن على رأس المال المعنوي الشمين الذي تحوزه الأمة الباكستانية - أي صداقة الأمة الأفغانية وأخواتها وثقتها تجاه شعب باكستان.

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ كتبت "رويترز" ما يلي تحت عنوان "باكستان تمد كبلات للهاتف في أفغانستان":

"قام الفنيون في شركة الاتصالات الباكستانية التي تشرف عليها الدولة بمد كابلات هاتافية جديدة في المنطقتين الجنوبية والغربية من أفغانستان لوصل ذلك البلد المنكوب بالحرب بباكستان، هذا ما قالته مصادر الشركة".

والمقاطعات التي تم وصلها بشبكة الاتصالات الباكستانية تتضمن قندهار وهلمج في الجنوب، وغزني في الجنوب الغربي وهرات في الغرب. والمدن الواقعة في كل هذه المقاطعات يسيطر عليهاطالبان. وهذه المرافق قدمت إلى طالبان دون أي ذوع من الأخطار أو التشاور بين السلطات في أفغانستان أو باكستان. وكان رد العقيد أمير إمام من باكستان، الذي يتصرف بوصفه حاكم هرات بحكم الأمر الواقع، على أسئلة الصحفيين أن هذه المرافق أنشئت بناء على طلب "السلطات المحلية". وأنا أتساءل ما إذا كان هذا الإنكار لسيادة أمّة يقع في إطار أية معايير مقبولة تنظم سير العلاقات بين دول ذات سيادة.

وفي ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥، قام السيد آصف علي، وزير الخارجية الباكستاني، بصحبة السفير قاضي همایون، بزيارة "مفاجئة" لمزار شريف في مقاطعة بلخ شمال أفغانستان، لإجراء مفاوضات مع عبد الرحيم دوستم، وهو أحد قادة المعارضة. وقد جرت هذه الزيارة دون إبلاغ الحكومة الأفغانية بأي إعلام مسبق - وهذا يمثل انتهاكاً لجميع المعايير الدولية المعترف بها. وكانت هذه الزيارة تستند إلى افتراض خبيث من جانب الحكومة الباكستانية مفاده أن أفغانستان أصبحت بالفعل بلداً

ثمة حقيقة أكيدة وواقع ملموس: أن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ليس أمراً سائداً فقط بل بات يكتسي أبعاداً أوسع، ونتيجة لذلك، فإن النزاع سيستمر، بكل آثاره المشؤومة في حياة الأمة الأفغانية. وهذا الواقع، بالإضافة إلى المحنة المأساوية لأفغانستان، يجري تجاهلها إلى حد ما، ولا يزال يتعين اتخاذ خطوات فعالة لعلاج الحالة.

ومما يبعث على الدهشة أنه حتى الأمم المتحدة، بالرغم من امتنانها العميق للجهود التي تبذلها من أجل إحلال السلام في أفغانستان، قد اتخذت بعض المواقف التي تبعد عن إكمال منهج عمل يؤدي إلى عودة مبكرة للسلام إلى أفغانستان. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نشير إلى بعض البيانات المتناقضة والغامضة الصادرة عن البعثة الخاصة بشأن مرتفعة طالبان. والآن، فإن جميع الأدلة المتعلقة بهذه المجموعة قد قدمتها وسائل الإعلام، بما فيها الصحافة الباكستانية. ولا أنسى أن أدخل في تفاصيل حدث وقع في ستوكهولم في ١ و ٢ حزيران / يونيو ١٩٩٥ في مؤتمر دولي للبلدان المانحة.

وتوجه Afghanistan حكومة وشعباً بالشكر لسعادة السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، ولرئيس البعثة الخاصة سعادة السفير محمود مستيري، على جهودهما المستمرة الرامية إلى تحقيق سلام دائم في أفغانستان، ونحن متزمنون بالتعاون مع البعثة الخاصة لتمكينها من النجاح في إنجاز ولايتها. وأنه استناداً إلى هذا الالتزام، وتحقيقاً لمسوؤليتنا التاريخية في الدفاع عن سيادتنا الوطنية، ووحدتنا وسلامتنا الإقليمية، يتعين علينا الإشارة إلى بعض أوجه النقص في المساعي التي تبذلها البعثة الخاصة كانت اختلافات في القيام صراحة بتحديد التدخل الخارجي بوصفه السبب الجذري للنزاع وبالتصوية بتدابير فعالة لإنهائه؛ وفي تحديد ومراقبة التسلسل المنطقي في مراحل عملية السلام على أساس عملي وواقعي؛ وأخيراً، في القيام، على نحو واف بالغرض وفوري، بتحديد الطابع الحقيقي للمرتفعة، الذين يسمون بالطالبان، وقت بروزهم، والكشف فيما بعد عن صلاتهم المعروفة جيداً بالخارج.

واسمحوا أن أُسهب بشأن هذه البنود واحداً واحداً:

أولاً، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن أحد الأسباب الرئيسية للتوقر والأزمة كان ولا يزال هو التدخل الخارجي في بلدنا. وأنتا تقدم للجمعية الآن دليلاً إضافياً لتبرير ما تدعوه. ونحن نرى أن المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي فيما يتعلق ببلدنا الذي مزقه الحرب هي أن يقوم بممارسة الضغط على الدوائر الأجنبية لإنهاء تدخلها في أفغانستان وأن يتخذ التدابير

الفصائل الأفغانية. ودولة أفغانستان الإسلامية تدين بقوة هذه الأعمال المشينة التي تقوم بها الحكومة الباكستانية.

وقد قوّت قوات الأمن في دولة أفغانستان الإسلامية بإلقاء القبض على جواسيس عسكريين باكستانيين في حالة تلبس، كلفتهم دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بالقيام بعمليات تجسس وارتكاب أعمال تخريبية داخل أفغانستان. وقد اعترف هؤلاء الجواسيس بأعمالهم التحريرية ضد دولة أفغانستان الإسلامية. وفيما يلي أسماء هؤلاء الجواسيس والأماكن التي تم فيها إلقاء القبض عليهم.

الأول هو اشتقاق صادق، ابن محمد صادق، وهو ضابط بنيجاري يعمل في دائرة الاستخبارات العسكرية، وكان يجمع معلومات عسكرية وسياسية من مختلف مقاطعات أفغانستان. وقد أقام اتصالات مع المعارضة الأفغانية، وتم إلقاء القبض عليه بينما كان يجمع معلومات في وادي بنجشير يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان يحمل وثائق مزورة وأجهزة للاتصالات. والثاني هو شكيل أحمد، ابن بيرجان من بيشاور الباكستانية. وهو موظف بدائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية. وقد ألقى القبض عليه يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مع إشتقاق أحمد بينما كان يقوم بجمع المعلومات. وكان يحمل مسدساً ووثائق مزورة وقوائم برموز عمل سرية وما إلى ذلك. والثالث هو حمait الله، ابن غلام حضرت، ضابط شرطة باكستاني كان في الواقع يعمل في دائرة الاستخبارات العسكرية وألقى القبض عليه في كابل يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، وكان يحمل وثائق مزورة وأجهزة تجسس. أما الرابع فهو داود جان ابن غلام سرور خان. وهو ضابط بالاستخبارات مسجل مع القوات البحرية الباكستانية. وتم إلقاء القبض عليه في كابل بعد سبعة أيام من هجوم طالبان على جهار آسياب جنوب كابل في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ بينما كان يجمع معلومات حساسة. والخامس هو رحمت الله من حي كوهات بالمقاطعة الحدودية الشمالية - الغربية من باكستان، وقد ألقى القبض عليه في ميدان شهر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مع مرتفقة آخرin كانوا مشتركين في قتال ضد قوات دولة أفغانستان الإسلامية. وجميع هؤلاء الجواسيس ينتظرون المحاكمة.

أما طالبان التي تجسد التدخل الباكستاني في أفغانستان فما هي إلا صنيعة لدائرة الاستخبارات العسكرية لتحقيق أغراض غير إعادة السلام إلى أفغانستان. وفي هذا السياق، نكتفي بالإشارة إلى بيانات عدد من الساسة الباكستانيين البارزين، وأعضاء مجلس الشيوخ والبرلمانيين والمحللين والمعلقين، وإلى الصحافة الباكستانية أيضاً.

مجازاً، وهو تصرف يرمي بوضوح إلى تقطيع أوصال أفغانستان. وعلاوة على ذلك، كانت هذه الزيارة تستهدف تقويض وتعويق الحوار الحساس جداً الجاري فيما بين الفصائل الأفغانية لتحقيق المصالحة الوطنية على أساس قرار الجمعية العامة المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤. ومن الناحية السياسية، كان لهذه الزيارة طابع استفزازي. فقد كان الغرض الرئيسي منها تخريب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في أفغانستان في الوقت الذي كان فيه السفير مستيري يجري مفاوضات باللغة الأهمية مع جميع الأطراف الأفغانية المشتركة في عملية السلام.

وفي ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، قررت الحكومة الباكستانية أن تنقل سفارتها إلى جلال أباد، وهي المركز الإداري لمقاطعة تنكر هار الشرقية. ومرة أخرى يتتخذ هذا القرار من طرف واحد دون التشاور مع الحكومة الأفغانية. وقررت الحكومة الباكستانية أيضاً إرسال السفير قاضي همايون والعاملين بالسفارة إلى جلال أباد. ومن دواعي السخرية أن قاضي همايون كان قد قدم وثائق تضويبه بوصفه سنيراً إلى الحكومة الأفغانية في العاصمة كابل التي استقبلته فيها الرئيس ربانى الذي قدم إليه وثائق تضويبه.

وكما يعرف الجميع فإن اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية دونت العلاقات الدبلوماسية الدولية. وأفغانستان وباكستان طرفاً في هذه الاتفاقية. ووفقاً للمادة ٣ من الاتفاقية، فإن المبعوثين الدبلوماسيين يمثلون الدولة التي ترسلهم في الدولة التي يعتمدون فيها. ومطلوب من المبعوثين الدبلوماسيين أن يعززوا العلاقات الودية بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة.

ومن المؤسف، وعلى الرغم من تلك الأحكام الواضحة والصريحة في اتفاقية فيينا، وخلافاً لأحكام القانون الدولي في هذا الصدد، فإن الإجراء الذي اتخذته باكستان من جانب واحد بإرسال سفيرها المعتمد إلى مدينة في إحدى المقاطعات مسألة تثير بالغة الدهشة في وقت ما زالت تعمل فيه سفارات البلدان الأخرى في العاصمة كابل.

كما أن هاتين الخطوتين المتعارضتين من جانب باكستان تشكلان في الوقت ذاته تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية لأفغانستان. علاوة على أنهما خطوتان غير وديتين واستفزازيتان تثبتان للمجتمع الدولي مرة أخرى المخطط الذي تحكه الدوائر الباكستانية لجعل أفغانستان بلداً مجزأً ومنقسمًا تتواصل فيه التوترات والحروب وتحول دون إجراء أي حوار ناجح فيما بين

وفي سلسلة من الأعمال الدبلوماسية، ما فتئت القيادة الباكستانية تحاول عبثا التظاهر بالبراءة فيما يتعلق بالأحداث في أفغانستان في محاولة للتقليل من رد الفعل العالمي، ولا سيما داخل المنطقة، على اشتراكاتها الذي لا ينكر في الصراع الأفغاني. ومن بين هذه الأعمال الزيارات التي قامت بها السيدة بينظير بوتو وغيرها من القادة الباكستانيين إلى بعض البلدان في المنطقة. ومع ذلك، فإن رفض هذه البلدان أن تقبل توضيحات القادة الباكستانيين بأنهم لا يساندون طالبان أحبط الهدف الرئيسي من هذه المحاولات. وندو أن نعرب عن إعجابنا بحكمة هذه البلدان وإحساسها بالواقعية. فمن المؤكد أن هذه البلدان، باتخاذها هذا الموقف الواضح، ساهمت في قضية السلم والاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى توفير الدعم المعنوي القييم للأمة الأفغانية في هذه المرحلة الحاسمة من كفاحها ضد التدخل الأجنبي. ومن أجل ضمان عمل دولي متوازن لإنهاء أعمال العدوان والتدخل، طلبت حكومة أفغانستان في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى الأمين العام

"إيفاد بعثة لتقسيم الحقائق إلى غرب أفغانستان على وجه السرعة ... لتعقب وجود القوات الأجنبية وإثبات وقوع أعمال عدوانية." (S/1995/795، المرفق، ص ٣)

وسيكون إيفاد بعثة لتقسيم الحقائقتابعة للأمم المتحدة مفيدة للغاية وضرورية حتى في هذه المرحلة.

وقبل الإدلاء بتعليقات محددة حول جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان خلال عام ١٩٩٥، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات الأولية. فلدي إلقاء نظرية على أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام في المناطق الأخرى من العالم، مثل كمبوديا وأنغولا والسلفادور، تدرك أن هناك إلى حد ما نمطاً موحداً لعمليات صنع السلام طور خطوة خطوة.

والخطوة الأولى في هذا النمط هي التمييز بين مركز الأطراف في النزاع الداخلي - أي الحكومة والقوات المتمردة. وهذا يتتيح التتحقق من آرائها بشأن تسوية سياسية تناوсяية. وطوال هذه العملية يفترض أن تحافظ الأمم المتحدة على حيادها الصارم. وليس من المستصوب تأييد طرف أو آخر في أية عملية للسلام. وينبغي أن تتجنب الأمم المتحدة أيضاً أن تختار قبل الأوان أي جاحد، لأن هذا التأييد أو المعاملة التفضيلية من شأنه أن يقوض الثقة بالأمم المتحدة بوصفها وسيطاً للسلام. وبوجه عام، تؤدي الاتصالات المستمرة والمفاوضات المضنية مع الأطراف الرئيسية إلى اتفاق

وأن丞 الآن إلى انتهاكات المجال الجوي الأفغاني من جانب الطائرات الباكستانية.

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قامت طائرة من طراز "C-130" بعد إقلاعها من كراتشي بانتهاك المجال الجوي لأفغانستان، وهبطت في مطار قند هار، حاملة أسلحة وذخائر إلى طالبان. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قامت طائرتان صغيرتان من طراز "UAF" مقلعتان من مطار فيصل أباد بباكستان بانتهاك المجال الجوي لأفغانستان وهبطتا في مطار قند هار، وكانتا أيضاً تحملان أسلحة وذخائر إلى طالبان.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قامت طائرة من طراز "C-130" تحمل أسلحة وذخائر عسكرية بانتهاك المجال الجوي لأفغانستان، وهبطت في مطار قند هار، ولم يتم بعد تحديد نقطة انطلاقها.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ انتهكت طائرة نفاثة من طراز غولد ستريم، وعلى متنها أحد الوفود، المجال الجوي لأفغانستان وهبطت في مطار قند هار. ولم يتم بعد تحديد نقطة انطلاقهما.

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، انتهكت طائرة من طراز C-130 وكذلك طائرتان صغيرتان من طراز AC تحمل أسلحة ومعدات لها صلة بانتاج الأسلحة، المجال الجوي لأفغانستان وهبطت أيضاً في مطار قند هار. ولم تحدد نقطة انطلاقهما.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، انتهكت طائرتان للنقل العسكري، من طراز UAF-132 و ALFA، المجال الجوي لأفغانستان وهبطتا في مطار قند هار. ولم تحدد بعد نقطة انطلاقها.

وعلاوة على ذلك، ثمة دليل هام آخر ينبغي ملاحظته: فمؤخراً، اكتشفت السلطات الأفغانية ما يدل على وجود صفقة من الصفقات الكثيرة، صفقة تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار، المعقودة بين تاجر سلاح باكستاني ومتعدد لشؤون الدفاع من بلد في أوروبا الغربية، وتأكد الوثائق، التي تتضمن معلومات مفصلة عن الطرف الباكستاني، على الموعد النهائي لاقتراح الميزانية المحدد في الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وهذا دليل واضح على توافق حكومة ما. وترمي الصفقة إلى الحصول على أسلحة مضادة للدبابات، وأجهزة رؤية ليلية وبعض قطع الغيار العسكرية - تحمل رقم AM/UAS-12A - وواضح أن وجهتها طالبان.

ولتيسير هذه العملية، أعربت دولة أفغانستان الإسلامية عن موافقتها الأولية على قائمة أعدتها الأمم المتحدة تضم ٢٨ شخصية أفغانية بارزة لتشكيل آلية لنقل السلطة. ولتهيئة الجو المؤاتي لتوسيع العملية السياسية، شرعت أفغانستان بمحادثات مباشرة جديدة مع غالبية المجموعات المعارضة. وقد حوقت هذه المحادثات نتائج إيجابية.

وهنا أود أن أوضح أنه فيما يتعلق بدولة أفغانستان الإسلامية لا توجد من حيث المبدأ أية عقبة كبيرة تعيق نقل السلطة. ومع ذلك، فإن الأسئلة المنطقية هي ما إذا كانت موافقة الرئيس على نقل السلطة وحدها ستكون الحل الشافي والوافي لضمان جميع الشرطوط الازمة لعودة السلم والاستقرار،علاوة على المصالحة الوطنية، وما إذا كان نقل السلطة سيؤدي بحد ذاته إلى حسم المسائل الحاسمة وتقديم الحلول لها، مثل شروط وقف إطلاق النار، ونطاق المسؤوليات خلال الفترة الانتقالية، ومدة الفترة الانتقالية. وهل يكفل التعهد بوقف التدخلات الأجنبية على الفور وبصورة فعالة؟ وهل يحسم مشكلة الحكومات المؤقتة والمحلية؟ وهل يمكنه أن يمنع التحرير الخارجي للسلطة الانتقالية؟ وهل يمكنه حسم مسائل قوة الأمن، وجمع الأسلحة، وتشكيل جيش وطني، والضمادات الإقليمية والدولية وما إلى ذلك؟

إن نقل السلطة ينبغي أن يؤدي إلى نهاية للصراع. وإذا استمر صراع بعد نقل السلطة فماذا إذن؟ إن التوصل إلى اتفاق عام مسبق فيما بين أطراف الصراع على خطة للسلام الشامل من شأنه أن يضمن أن يكمل إنهاء الحرب ونقل السلطة بعضهما بعضاً.

وبانتهاء الحرب الباردة ما فتئت الأمم المتحدة تعكف على مختلف عمليات صنع السلام وحفظ السلام وحتى انفاذ السلام. والخبرة القوية المكتسبة في هذه العمليات ستكون مفيدة في أية حالات مماثلة في المستقبل. ونرى أنه في حالة البعثات الخاصة من الضروري إرساء مبادئ توجيهية، بالإضافة إلى الميثاق، تشكل مدونة لقواعد السلوك في هذا الصدد. وهذه المبادئ التوجيهية المدونة من شأنها أن تيسّر تنفيذ الولاية التي أناطتها الأمم المتحدة بالبعثات الخاصة. وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تبلغ صبغتها العملية جداً يكفي لإتاحة تنفيذها العالمي كما ينبغي أن تتسم بقدر من المرونة يكفي لمراقبة الخصائص المحددة للدول المعنية في كل حالة.

وأود أن ألقي الضوء على بعض الحقائق عن طالبان.

رسمي فيما بين الأطراف، يشمل عادة جزأين، جزءاً سياسياً وجزءاً عسكرياً.

ويشمل الجزء السياسي اتفاques حول هيكل السلطة، ونقل السلطة، وقانون الانتخابات، وإجراء الانتخابات، واعتماد دستور عند الحاجة. وعموماً يعالج الجزء العسكري لهذا الاتفاق تسيير القوات غير النظامية وتشكيل قوة أمن وطنية.

ونفهم أن الأمم المتحدة، بوصفها وسيطاً أميناً في جميع عمليات صنع السلام، يجب أن تطور هاجماً عملياً من أجل التوصل إلى اتفاق شامل والإشراف على تنفيذه. وفي جميع الحالات، تمثل المسألة الأكثر أهمية وإلحاحية في تنفيذ وقف إطلاق النار بصورة فورية ودائمة.

ولكن في أفغانستان يبدو أن بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، على الرغم من ثراء الخبرة المكتسبة من أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام في الماضي، في ظل عدم وجود اتفاق سياسي وعدم إيلاء الاعتبار الواجب للعوامل والعناصر الواجبة في أية عملية سياسية سلمية، تؤكد على عنصر واحد: نقل السلطة. وقد يولد هذا النهج لدى المرء انطباعاً بأن البعثة لا ترى عناصر ومراحل رئيسية أخرى بوصفها عناصر أساسية في عملية السلام وشروطها مسبقة في أية تسوية سياسية دائمة وعادلة وموثوقة بها.

وفيما يتعلق بدولة أفغانستان الإسلامية، فإن الرئيس ربانى استجاب للإصرار المستمر من قبل البعثة الخاصة بأن يعرب الرئيس عن موقفه فيما يتعلق ببنقل السلطة. وقد وعد الرئيس ربانى، لدى استقباله للسفير مستيري في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بالإعلان عن قراره أمام اجتماع يحضره أعضاء مجلس الدولة الأعلى، والوزارة، وكبار علماء الدين، وقادة الأحزاب والقبائل، والمثقفون، وأعضاء الاتحادات المستقلة وغيرهم، وتبعاً لذلك، عقد هذا الاجتماع في كابل يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وحضره أيضاً السيد أبو نبيسة، المستشار السياسي للبعثة الخاصة. وأعلن الرئيس استعداده لنقل السلطة فور إنشاء آلية لتولي هذه السلطة، كنتيجة للحوار بين الفئات الأفغانية، وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة الخاصة.

وعلاوة على ذلك، دعا الرئيس الأمم المتحدة إلى الإسراع بجهودها من أجل الإنشاء المبكر لهذه الآلية، وفقاً للقرار ١٤٠/٤٩، المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤.

الإنكار الغرار. فما فتئ الحبل السري لطالبان المرتبط بباكستان واضحًا للجميع. ولافائدة من الادعاء بخلاف ذلك. إن رد الفعل العالمي سيكون يقيناً موجهاً ضد باكستان وليس ضد كيان طالبان المزعوم. ينبغي أن نواجه الحقائق كما هي".

ومجلة "سولجر أوف فورتين" في عدد ها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهي مجلة أمريكية مهتمة بأنشطة المرتزقة في العالم، حددت هوية بعض أماكن الاضطربات حول العالم وجاءت أفغانستان في المكان رقم ١٢. وتقول المقالة:

"إن طالبان أو مليشيا الطلاب، الذين جاءوا من حيث لا يعرف أحد وأصبحوا قوة كبيرة خلال العام الماضي، هم في حقيقة الأمر من صنع المخابرات الباسكتانية التي قدمت المال والسلاح وكادرًا من الضباط الأفغان المنفيين العسكريين بين المدربيين من فصيلة خلق".

وأضيف، لعلم الجمعية العامة، أن "خلق" كانت أحد فروع الحزب الشيوعي المحظوظ قانوناً الذي انهار في عام ١٩٩٢.

وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ كتبت صحيفة "نيشن" الباسكتانية في مقال بعنوان "ماذا يحدث في أفغانستان"، قائلة

"إن الشيء الأكثر إثارة للاهتمام حول طالبان هو أن أحداً لا يعلم من أين أتوا". جاء هذا على لسان أباها ديكسيت وهو خبير في شؤون أفغانستان في مقاله في الصفحة الأولى من صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥".

#### ويمضي المقال:

"طالبان - والاسم يعني الطلاب باللغات العربية والفارسية والأوردو - هم صناعة المخابرات العسكرية الباسكتانية. والمدارس التي يتخرج منها هؤلاء الطلاب هي معاهد للتدريب الديني، تسمى "مدارس"، وهناك مئات من هذه المدارس منتشرة في باكستان. وطالبان أنتسبهم، الذين شقوا طريقهم بوصفهم مجاهدين في المدارس يقوم بتنظيمهم الجنرال نصیر الله بابر وزير الداخلية الباسكتاني. ويقول لي صديقي في لاہور إن طالبان قد سلحتهم و كانوا المخابرات الباسكتانية ودفعوا بهم إلى أفغانستان وهذا يفسر حيازتهم الدبابات والمدافع و كذلك البنادق".

إن مجرد المنطق والتحليل البسيط فيما يتعلق بطبيعة طالبان وقدراتهم الحالية لا يدع عن مجالاً للشك في ارتباطهم بالخارج. وهذا الخارج، بسبب الجوار والعلاقات المتبادلة وجود الحدود المفتوحة لا بد أن يكون باكستان.

وفي بيانى أمام الجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (A/50/PV.19) قدمت أدلة وأرقاماً ببناء على التحليل الموضوعي، وأشارت إلى بيانات لكتاب الشخصيات الرسمية الباسكتانية وأعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ ورجال الدولة الباسكتانيين. وهي بيانات حاولت دحض التورط المالي والعسكري المباشر لباكستان، بتدریب طالبان، وحتى مساعدتهم المادية.

وإذا افترضنا أن النفقات العسكرية والسوقية وغيرها من النفقات بالنسبة لكل فرد من أفراد طالبان تبلغ مائة دولار يومياً وإذا ضربنا هذا الرقم بـ ٤٠٠٠٠ رجل - وهو عددهم الحالي كما يزعمون - فإن إجمالي نفقاتهم تبلغ ١٢٠ مليون دولار شهرياً. وهنا يثور سؤال مشروع واضح هو: من يوفر هذه الميزانية لطالبان، فضلاً عن آلاف الغالونات من الوقود وأشكال الدعم السوقية الأخرى يومياً؟ من قبل الاستهانة بذلك المجتمع العالمي تأيد الادعاء بأن باكستان غير متورطة مع طالبان، أو تأيد التأكيد السخيف بأن طالبان يحظون بالمساعدة المادية من مدارس وتجار ومصادر داخل أفغانستان. الواقع أن هذا البلد من بين أقل البلدان نمواً وبلد غير ساحلي والحرب الطويلة المستمرة منذ ١٧ عاماً لم تدع للقطاع الخاص أي قدرة على دعم عمليات عسكرية واسعة كتلك التي يشنها طالبان.

ومع ذلك، أسمحوا لي أن أقتبس من وسائل الإعلام الباسكتانية لكي أقدم بعض الدلائل التي تعطي ردوداً منطقية على هذا اللغز.

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر نشرت صحيفة "داون" الباسكتانية المعروفة مقالاً افتتاحياً، بقلم محلل وكاتب سياسي باسكتاني مشهور هو السيد باقر نقوي، بعنوان "کابل: وقت ضبط النفس". وفي معرض تحليل الأسباب الجذرية للصراع والعلاقات المتواترة بين أفغانستان وباسكتان، تقول الافتتاحية ما يلي:

"إن البوليتيكل ولا" - التي تعنى السياسيين بلغة الأوردو - "في اسلام آباد ينبغي أن يتوقفوا وأن يفكروا. فلا فائدة من محاولة ادعاء البراءة، والتظاهر بأننا غير معنيين بالأمر، ذلك أن طالبان ومعارضיהם هما اللذان يتحاربان. لا يوجد أحد في العالم كله يمكن أن يقتتنع بذلك. إن ذلك شطط في

وكتب صحيفة "المسلم" الباكستانية يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ما يلي:

"ويدعى حزب بختون خوا ملي عوامي في المنطقة الحدودية الشمالية - الغربية في باكستان أن وكالات المخابرات في باكستان كانت تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لأفغانستان ... [ولقد] عقد اجتماع لحزب بختون خوا ملي عوامي مع رئيسه، مختار خان يوسف زي ، الذي اتخذ موقفاً متشددًا يقضي بجعل باكستان مسؤولة عن تدمير أفغانستان، ويفيد أن باكستان تتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان".

أما صحيفة "نيشن" الباكستانية، فقد نشرت يوم ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ مقالة بعنوان "بنجاح تريد حكم لا هور في أفغانستان"، جاء فيها ما يلي:

"لقد ادعى كوتié - محمود خان أجك زي، عضو الجمعية الوطنية الباكستانية ورئيس حزب بختون خوا ملي عوامي، في الوقت الذي كان يتم فيه بنجاح وكالة المخابرات الداخلية بتدمير أفغانستان، بأن كلّيهما يريد فرض حكم لا هور على كابل من خلال طالبان... وأسف أجك زي للقتال الدائر حالياً في أفغانستان التي مزقتها الحرب وقال إن الأمة الأفغانية تمر حالياً بمرحلة حرجة، وإن جميع أفراد البشتون تعهدوا بمقاومة التدخل الأجنبي في أفغانستان. وإن التاريخ لن يغفر لهم قط..."

"وقال محمود أجك زي إن القتال الدائر في أفغانستان ليس حرباً بين الكفار والمسلمين، بل إنه مؤامرة وضعها أفراد من بنجاح وكالة المخابرات الداخلية لإخضاع أفغانستان، وفرض حكم لا هور عليها. وحث طالبان على ألا تلعب لعبة وكالة المخابرات الداخلية، وأن تتعظ بدرس الماضي".

واقتبس أيضاً من صحيفة "نيوز" الباكستانية الصادرة يوم ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ ما يلي:

"لقد قال محمود خان أجك زي، عضو الجمعية الوطنية في باكستان ورئيس حزب بختون خوا ملي عوامي، في معرض انتقاده الحكومة بشأن سياستها الأفغانية أن الحكومة تعطي الانطباع بأنه كانت تدور حرب بين الطاجيك والبشتون، في أفغانستان، وبأن الحرب في الحقيقة كانت تدور حول مسألة ما إذا تستطيع كابل أن تدير حكومة أفغانية مستقلة..."

ونشرت صحيفة "سيدني مورننگ هيرالد" الاسترالية في عددها الصادر في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ مقالاً بعنوان "تدخل باكستان يخل بالتوازن في جنوب غرب آسيا" بقلم الأستاذ أ. سايكال مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأسيا الوسطى في الجامعة الوطنية الاسترالية. وفي الموضوع الرئيسي بآن مناورة باكستان القصيرة النظر في أفغانستان تهدد بصراع خطير في المنطقة كتب ما يلي:

"اتخذ وزير الداخلية الباكستاني إجراءات في أواخر العام الماضي لوزع قوات طالبان. ويقال إنها تتالف من عدد من الأفغان، الذين دربهم في مخيمات اللاجئين تنظيم إسلامي باكستاني، ومن الكثيرين من أقاربهم الموجودين في الجاحب الباكستاني من الحدود".

ونشرت مجلة "جين انتليجنس رفيو"، في عددها الصادر في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥، مقالاً شاملاً بعنوان "طالبان أفغانستان" بقلم أنتوني ديفيز. وفي قسم في الصفحة ٣١٨ تحت عنوان "نفوذ باكستان"، كتب السيد ديفيز ما يلي:

"على الرغم من انكار اسلام أباد، من المعروف أن الدعم الباكستاني وصل إلى طالبان من مصادر رسمية. ومن المفهوم أن وزير الداخلية الباكستاني السيد نصیر الله بابر في أواخر صيف ١٩٩٤ بدأ يقدم لهم بعض الدعم المستتر. وبابر، وهو جنرال متلاعنة وخبير في الشؤون الأفغانية كان له في منتصف السبعينيات تأثير حاسم على سياسة ذو الفقار علي بوتو إزاء كابل، هو اليوم من كبار مستشاري بنت بوتو، بينظير بوتو. وقد بدأت الأموال والأسلحة تتدفق على الطلاب".

ويمضي المقال:

"وليس من قبيل الدهشة أن الدعم الحالي لطالبان يشاهد في كابل بشكل صارخ. فإن الجيش الباكستاني، وقد وجد حكمتيار والمجلس الأعلى لتنسيق المعارضة للحكومة "غير مؤهلين" لمهمة الإطاحة بالحكومة، ألقى بثقله وراء حركة بشتوية جديدة أكثر شعبية تطالب بالسلطة. وتقول مصادر حكومية رفيعة المستوى إن الاستخبارات "أي إس أي" ، كجزء من هذه الحملة، تبع ضباطاً أفغانيين سابقين من جناح خلق للحزب الشيوعي المنحل ليخدموا مع قوات طالبان في الأعمال السوقية والفنية الرئيسية".

"إن هناك المئات، وربما الآلاف من الصبيان والرجال الباكستانيين يتذمرون عبر الحدود للقتال جنباً إلى جنب مع طالبان. ... وكثيراً ما يتقدم المجندون الباكستانيون إلى التجنيد في مدارس، أو مدارس دينية، يديرها الحزب الإسلامي الباكستاني الأصولي أي "جمعية العلماء إسلامي"، الذي يؤيد مشرعاً حكمة الائتلاف برئاسة رئيسة الوزراء بي نظير بوتو. وخلال الأسابيع الأخيرة، فإن مدرسة واحدة تابعة لجمعية العلماء إسلامي في كويته رأت اثنين وعشرين من طلابها وقد أصبحوا شهداء نتيجة المعارك التي دارت رحاها حول المدينة الغربية هرات وميدان شهر، جنوب غربي كابل".

ومما يشير الاهتمام أن المقالة تورد على لسان محمد إعجاز الحق، ابن المرحوم الرئيس ضياء الحق، رئيس باكستان، وهو عضو العصبة الإسلامية في الجمعية الوطنية في باكستان ما يلي:

"إنتا نضايق وزير داخليتنا، اللواء المتتقاعد نصیر الله خان بابر، وزير الداخلية الباكستاني، بالقول إنه أصبح القائد الأعلى لطالبان".

ولقد تضمنت المقالة في "لوس أنجليس تايمز" نقاطاً هامة تكشف المناصريين الحقيقيين لما يسمى بطالبان. وأقتبس من تلك المقالة ما يلي:

"إن رئيس الوزراء بوتو التي تنتهي سياسة خارجية مؤيدة للولايات المتحدة، وسياسة الحياد تجاه أفغانستان قالت إن باكستان ليس لديها مفضلون في أفغانستان. ... والمقيمون في كويته يسخرون من هذه الإعلانات الباكستانية الرسمية. وتشير المقابلات التي أجريت مؤخراً إلى أن المدينة الواقعية على بعد ١٢٠ ميلاً من قندھار في أفغانستان، أصبحت منطقة رئيسية لدعم طالبان. ... وعلم كل، وهو عامل في منتصف الثلاثينات من عمره، والذي شعر مؤخراً بالدهشة لرؤية شاحنات مدينة تدخل المجمع المسور وتخرج منه فجراً بموازاة عسكرية قال 'تكلمت مع السائقين وأخبروني أنهم سيأخذون ذخيرة إلى أفغانستان'. وأضاف قائلاً إلى طالبان: ... وخارج وسط كويته، وفي المخزن الكبير التابع لشركة نفط الدولة في باكستان، قال عمال إن ضباطاً من وكالة المخابرات الداخلية يصادرون بانتظام الوقود وقوافل الشاحنات لإرسالها إلى أفغانستان، ويملاون الصهاريج بالبنزين لتأخذه إلى أفغانستان".

وتتابع السيد أحك زبي قائلًا، كان ينبغي لرئيسة الوزراء بي نظير بوتو أن تتكلم مع رباني في كابل لإزالة جواب سوء التفاهم بين كابل وإسلام آباد، حيث إن الحكومة في كابل تمثل أفغانستان".

وكتبت "فرونتير بوست"، وهي صحيفة باكستانية أخرى، في عددها الصادر يوم ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ مرة أخرى على لسان زعيم حزب بختون خوا ملي عوامي الباكستاني ما يلي:

"إن وكالة المخابرات الداخلية كانت وراء القتال في كابل، حيث إن هذه الوكالة ت يريد سيطرة بتجab على أفغانستان، وكانت وكالة المخابرات الداخلية تخلق الفوضى، مدعية بأن القتال الدائر حول كابل كان بين الطاجيك والبشتون".

أما "انترباشونال هيرالد تريبيون" فقد تضمنت في عددها الصادر يوم ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ مقالة كتبها جون ثور - دالبرغ بعنوان "وراء الحرب الخاطفة التي تشنها ميليشيا أفغانية هناك بعض المساعدة من الخارج": وقد نشرت هذه المقالة أيضاً في "لوس أنجليس تايمز" يوم ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ وجاء في المقالة ما يلي:

"إلا أنه من باكستان جاء البنزين لدببات طالبان، وطائراتها، وعرباتها المسلحة، وقوافل شاحناتها المليئة بالذخائر وغيرها من الإمدادات وأجهزة الاتصالات، والخبراء والإرشاد هذا هو عمل لورنس العرب التابع لوكالة المخابرات الداخلية، حسبما قاله عضو مجلس الشيوخ المعارض عبد الرحيم خان مندوخيل من بلوشستان. وكان يشير إلى وكالة المخابرات الداخلية، وهي وكالة المخابرات العسكرية الخفية والقوية في باكستان. واتهم حكومة بلده بمحاولة لعب دور سيدة الدمى المتحركة في أفغانستان ... وتشير مقابلات عديدة إلى أن ضباطاً من وكالة المخابرات الداخلية يصاحبون بانتظام قوافل الإمداد إلى الحدود الأفغانية من كويته، عاصمة بلوشستان، وهي أيضاً موقع عسكري هام للجيش الباكستاني، وموقع لأحد أكبر مخازن الأسلحة في البلد. ويقول بعض الطلاب الدينيين المسلمين الأفغان إن باكستان دربتهم في أفغانستان".

وتضيف "لوس أنجليس تايمز" في عددها الصادر في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥، في مقالة كتبها جون ثور - دالبرغ ما يلي:

وتقول المقالة نفسها:

"في الجو، أولاً من الجنرال عبد الرشيد دوستم وكذلك من باكستان، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية."

"بي بي سي: أي نوع من المساعدة التقنية وإلى أي مدى؟"

"أحمد رشيد: حسناً، على سبيل المثال، في الأسابيع الأخيرة نشر على نطاق واسع أن باكستان قد ساعدت على إقامة شبكة تليفزيونات طالبان في قندهار وفي هرات، وأيضاً - كما أعتقد - تُعطى قطع غيار لطائرات ميج، وفي نفس الوقت، تتفق طالبان الكثير من المال لتأجير الطيارين من النظام الأفغاني السابق الذين ظلوا في المنفى في باكستان. هؤلاء الطيارون شيوعيون يختفون في كويته أو بيشاور وقد تم تأجيرهم بمبالغ تتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار في الشهر للإقلاع بهذه الطائرات خارج قندهار. هؤلاء هم الطيارون، على ما أعتقد، المسؤولون عن قصف مدينة كابل اليوم."

"بي بي سي: هل انضمت باكستان إلى طالبان باعتبارها معارضة لرباني أو أي شخص آخر؟ أم هل توجد وكالات باكستانية متعددة متقدمة؟"

"أحمد رشيد: لقد مر وقت لم تكن فيه باكستان مشاركة حقاً. ومع ذلك، أعتقد أن ثمة قدرًا أكبر من المشاركة الباقستانية المباشرة. وترى باكستان الآن أن حليفها الوحيد في الميدان هم طالبان."

وقد قاموا بضربات جوية في الشهور الأخيرة ضد السكان المدنيين في كابل، نتيجة لهذه المساعدة الباقستانية، التي زودت طالبان بقدرة جوية. وقد سببت هذه الضربات، في آذار/مارس ١٩٩٥ ومنذ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وأخيراً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، خسائر كبيرة في الأرواح وعدها كبيراً من الجرحى، بينما دمرت الكثير من الممتلكات العامة والمدنية. وثبتت أعمال طالبان هذه أن هؤلاء المرتزقة لا يحترمون القانون الإنساني الدولي.

"أود أن أوضح، تسجيلاً للحقيقة، القلق الخطير الذي يعتور حكومة وشعب أفغانستان فيما يتعلق بطالبان والتهديد الذي يشكلونه بالنسبة للمستقبل."

وتنسأءل عما إذا كان المشتركون مع طالبان قد تصوروا الخطر المتمثل في التفاتات المجموعة كلية أو جزئية، إلى المنظمات الإرهابية في المنطقة، للأسباب التالية.

"وعلى بعد ٢٠ ميلًا من الحدود، وفي مركز جمنان لتسديد الرسوم، أو في مركز تسديد الرسوم على السلع التجارية التي تنقلها الشاحنات، بوسع العمال أن يحصلوا على عدد العربات المتوجهة خارج البلد. ويفيدون بأن باكستان تقوم يومياً بشحن كميات كبيرة من السلع السرية إلى أفغانستان. ... ويتكل يوم ما يزيد على ٢٠ إلى ٢٠ شاحنة إلى أفغانستان، حسبما يقول علم كل المسؤول عن نقطة التفتيش منذ تموز/يوليه. ويقوم رائد من وكالة المخابرات الداخلية بمراقبتها ويكونون عادة في شاحنة خفيفة زرقاء أو حمراء ويزرون هوياتهم. ويقولون: "لدينا شاحنات عديدة إلى أفغانستان؛ ويتعين عليكم السماح لنا بالمرور". وتقطع الشاحنات في بعض الأحيان بأغطية. ولا نعرف ما يدخلها: رجال، وذخائر، وقود، وغير ذلك. وقال أحد زمي إن وكالة المخابرات الداخلية لا تسمح لنا بالكشف عنها. وقال كانت تحمل ١٠٠ جهاز هاتف، ولوحتي تبدل تتسع كل منها لـ ٥٠ وحدة، ومخططة لإعادة الإرسال الهاتفي بتعدد عال جداً، وهوائيات توفير اتصال لاسلكي بمركز الهاتف الباقستاني في جمن. وكان يوجد ضمن القافلة أيضاً ٥٠ مهندساً ومساعداً مهندس في مجال البرق والهاتف. وقالوا إن وجهة سير القافلة، أي قندهار، كانت سرية. وعندما ذهبنا، لم أخبر أسرتي عن مكان ذهابي. وأخبرنا أنه من المفترض أن يكون العمل سرياً، حسبما قال أحد موظفي البرق والهاتف. وكان الحضور الباقستاني في قندهار أيضاً محظوظاً بعبأته."

وكما استر علينا انتباه المجلس في رسالتنا المؤرخة ١٩٩٥ كانون الأول/ديسمبر، التي نشرت بوصفتها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ١٠١٤/S/1995، يبدو أن طالبان قد تمكنوا مؤخراً من التمتع بقدرات القوة الجوية. واسمحوا لي بأن أقتبس من شهادة تحصل بها هذا الأمر.

"لقد أجرت إذاعة بي بي سي العالمية يوم الأحد الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مقابلة مع الصحفي المعروف دولياً، والمراقب الباقستاني للصراع الأفغاني أحمد رشيد. وأود تسجيلاً للحقيقة أن أقتبس جزءاً من نص هذه المقابلة."

"بي بي سي: من أين حصل طالبان على طائراتهم؟"

"أحمد رشيد: لقد استولى طالبان على ما يزيد على ٤ طائرة من هرات، المدينة التي استولى عليها قبل بضعة أشهر. ولديهم بعض الطائرات في قندهار التي تحتاج إلى قطع غيار وذخائر. وقد حصلوا على المساعدة في استخدام هذه الطائرات

الإقليمي الفعال الذي تنسقه منظمة التعاون الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون إحلال السلام وقيام علاقات تعاونية بين البلدين.

لقد شاركت الأمم المتحدة بنشاط، في السنوات الماضية، في أنشطة الإنعاش والتعهير في أفغانستان. وبينما نقدر بعمق الجهود المبذولة لإعادة تنشيط المشاريع الأساسية ومشاريع البنية الأساسية في المناطق الريفية والحضرية، نتوقع بذلك جهود وتوفير موارد إضافية، بالتنسيق مع وزارة التخطيط في أفغانستان والوزارات المعنية الأخرى، للأفق الأبعد مدى لتنمية البلد.

وهناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام الخاص لتعزيز التعاون في إزالة الألغام. وهذا التنسيق في أنشطة الإنعاش من شأنه أن يزيد من تشجيع الاتصالات الضرورية للسلطات المحلية بالوزارات المعنية وتعزيز الأبعاد الوطنية للمشاريع، وفقاً للاستراتيجيات الوطنية الموضوعة للتنمية الاقتصادية الشاملة للبلد.

وفي الختام، فيما يتعلق بمشروع القرار A/50/L.60، الذي عرضته ألمانيا باسم المشاركين في تقديمها، نعرب عن ارتياحنا إزاء الشكل النهائي الذي اتخذه المشروع. ونحن سعداء بأن نجد أنفسنا في موقف يسمح لنا بالانضمام إلى توافق الآراء، رغم أنه لا تزال مفاهيم وأفكار واردة في النص يبدو أنها ليست لها أية علاقة مباشرة مع الهدف الحقيقي وراء البند قيد النظر. ونشكر مرة أخرى جميع من أسهموا على نحو إيجابي في إنجاز مشروع القرار.

ويورد المشروع بعض المبادئ الأساسية ويؤكد مرة أخرى على ولاليةبعثة الخاصة. غير أن درجة النجاح في تنفيذ الولاية في المستقبل لا تزال تتوقف على إخلاصنا جميرا - أطراف الصراع والأمم المتحدة كوسيلة - في القيام بالأدوار المتوقعة منا وفي الإسهام في عملية السلام.

وإن البلدان التي في وسعها امتلاك نوع التأثير السياسي، الذي إذا استخدم يمكن أن يساعد على إنهاء التدخل الأجنبي، يمكنها أن تلعب دوراً أكبر ومفيداً. والطريق إلى السلام في أفغانستان واضح، إذا قدمت هذه البلدان ورضاً كافياً لدور للأمم المتحدة تستطيع فيه البعثة الخاصة أن تستخدم قدراتها، وأن تزيل العقبات، بمعمارتها الحياد النشيط. ومن المتوقع من الأمم المتحدة أن تعمد، لصالح شعب أفغانستان، الذي تحمل قدرها هائلة من الآلام والمعاناة، والدمار والتضحيات، بالإضافة إلى أنه لصالح السلام والاستقرار الإقليميين، إلى تعزيز عملية السلام التي سيقرر المحرك الأساسي فيها - الشعب

أولاً، في ضوء اتجاه طالبان إلى السعي إلى تولي السلطة وعزوفهم حتى عن مشاطرة السلطة مع أحزاب أخرى، فإنهم إذا فشلوا في تحقيق ما وعدوا به سيلجأون بالطبع إلى الإرهاب كوسيلة للانتقام.

وثانياً، يجري طالبان حالياً اتصالاً وثيقاً ببعض المجموعات الأصولية، مثل "سيج الصحابة" في باكستان، التي تقوم بأعمال عدائية مسلحة ضد مجموعات أخرى.

وثالثاً، امتلاك قاعدة عسكرية وميدان للعمليات داخل أفغانستان من شأنه أن يتيح لهم مزيداً من الفرص للتوسيع في المنطقة بأسرها، بل وحتى فرارها.

ورابعاً، كتملة لاتجاهات أية مجموعة إرهابية وكجزء من خطة معينة للإرهاب، فإنها بحاجة إلى تكديس الأموال والأسلحة، التي يبدو أن طالبان قد زودوا بها بالفعل تزويجاً كبيراً.

خامساً، تصبح هذه المجموعات في الغالب أطرافاً في الاتجار غير المشروع بالمخدرات كمصدر للدخل. وفي حالة طالبان، تجدر ملاحظة أن لهم سيطرة عسكرية على أجزاء من البلد، مثل مقاطعة هلمند، حيث يزرعون الكشخاش.

ومع ذلك، فإن بسط هذه الحقائق لا يعني ضمناً بالضرورة وجود نية من جانب دولة أفغانستان الإسلامية لتأييد الاتجاه العدوانى صوب باكستان. إن السياسة الخارجية المبدئية لدولة أفغانستان الإسلامية تناصر مناصرة قوية قيام الصداقة المخلصة وعلاقات تعاونية مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة.

ولا نزال مدينين للأمة الباكستانية الشقيقة، التي وقفت إلى جانبنا في أيام محنتنا - فصل من التاريخ ناضلت الأمة الأفغانية فيه لتدافع ليس عن نفسها فحسب ولكن أيضاً عن بلدان بعيدة عنها، بلدان تقع على طريق تحرك السوفيات نحو الجنوب، بما في ذلك باكستان، المنطقة التي يجب أن تتحصن ضد ذلك التهديد المحتمل. وكما أعلنا في مناسبات عديدة، نود أن نعيد إقامة روابط أخوية ووثيقة مع باكستان. ومن الواضح تماماً أنه ينبغي أن تقوم هذه الروابط على الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.

ويمكن أن تلعب أفغانستان، مع باكستان، دوراً كبيراً في تعزيز وتوسيع التعاون بين جميع بلدان المنطقة في الميدانين الاقتصادي والثقافي. ونعتقد أن التعاون

على معارضه الشعب الأفغاني القوية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلده. ولقد بلغ التدخل الأجنبي في أفغانستان الآن مستويات خطيرة. فثمة قوات أصولية يحرى تدريبها وتمويلها وتسلیحها على أيدي جماعات من الخارج تخلت عن أي ممارسة لضبط النفس. وأشارت حکومة أفغانستان مراراً في رسائلها إلى الأمين العام إلى حالات محددة من التدخل الأجنبي وتزويد مختلف الفصائل بالأسلحة. لذلك، تؤيد توصية الأمين العام التي تتضمنها الفقرة ٧٠ من تقريره الوارد في الوثيقة A/50/737، ونحث المجتمع الدولي على التأكيد مجدداً بقوة على أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان ينبغي أن ينتهي على الفور.

ويرى العديدون أن الجهد الذي تبذلته الجمعية العامة كل عام من أجل التركيز على مأساة أفغانستان إنما هو عملية بسيطة لإراحة ضميرها. ويتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير. ويجب على الأمم المتحدة أن تزيد من تصميماً على المساعدة في استعادة السلام والاستقرار، والتعهير في أفغانستان. ومن هذا المنظور، فإن الطلب الوارد في مشروع القرار باء في الوثيقة A/50/L.60 والقاضي بأن يقدم الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر بشأن التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة الخاصة جدير بالاهتمام إذ من شأنه أن يرکز، على الأقل دورياً، انتباه المجتمع الدولي على ما يحرث في أفغانستان من أحداث، وأن يكون، كما يؤمل، بمثابة حافز على تنبية ضميرنا الجماعي.

وفي الوقت نفسه، فإن المطلب العاجل بتقدیم المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان المنكوب بالحرب يتعمّل إبرازه ومعالجته. فالحالة في كابل، بصفة خاصة، موضع قلق عميق. ولا تزال كابل مدينة دون كهرباء ومياه صالحة للشرب. وتوصف حالة سوء التغذية في بعض المناطق النائية بأنها بلغت مستويات مثيرة للجزع. ومع ذلك، فإن الإسهامات التي قدمها المجتمع الدولي في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ من أجل المساعدة الإنسانية الطارئة قصرت عن بلوغ الهدف المتمثل في ١٠٦,٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة بمبلغ ٢٧,١ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة. ونعتقد بأن السكان المدنيين في أفغانستان الذين يعانون منذ فترة طويلة يسحقون مساعدة فورية وكافية من قبل المجتمع الدولي. ونأمل في أن تلقى المناشدة المعززة لتوفير ١٢٤ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ استجابة مؤاتية من المجتمع الدولي المأذون.

وليس شعور الهند بالقلق إزاء إنعاش وازدهار الشعب الأفغاني إلا شعوراً طبيعياً. وعلى الرغم من

الأفغاني - بنفسه جوهر الديمقراطية. ودون ذلك سيسود حكم الدكتاتورية.

**السيد شاه (الهند)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقيم الهند علاقات تقليدية و تاريخية من الصداقة مع أفغانستان، فالقرب الجغرافي والروابط الثقافية عززاً أو أصل الصداقة بيننا طوال قرون من التفاعل. وللظروف السياسية المضطربة في أفغانستان تأثير مباشر وضار على السلام والأمن في المنطقة وعلى بلدي. لذلك لدينا اهتمام ثابت بإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. وينعكس التزامنا بهذه القضية في كون الهند هي من بين البلدان القليلة التي تحافظ على وجود دبلوماسي في كابل على الرغم من ظروف العيش الصعبة في تلك المدينة.

والمأساة الإنسانية من حيث عدد الأبرياء الذين يلقون حتفهم، بمن في ذلك النساء، والأطفال المشردون، والتدھور الذي يطال نوعية الحياة في أفغانستان، بلغت نسبة مثيرة للجزع. فالسلام والاستقرار هما شرطان أساسيان لإعادة الإعمار الوطني. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير محمود مستيري، فإن المحاولات التي جرت من أجل إحلال السلام في أفغانستان لم تؤدّ للاسف إلى النتائج المرجوة. وتأيد الهند المساعي التي يبذلها رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة من أجل تحقيق تسوية سياسية في أفغانستان. ونحن على أهبة الاستعداد لمساعدة الأمم المتحدة في هذا المسعى.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن التوصل إلى تحقق تسوية دائمة في أفغانستان إلا إذا قبلتها جميع الأطراف، وكانت إنعاكasa للإرادة الشعبية في البلد، ولم تفرض بالوسائل العسكرية ولا أهلية من الخارج. أما الشعور بالظلم من قبل أي طرف سيؤدي على الأرجح إلى استمرار الحالة الراهنة، حالة العنف والصراع. وقبول وقف إطلاق النار الذي تشرطه الحكومة الأفغانية ضروري للبدء في السير على طريق السلام ولنجاح مبادرة الأمم المتحدة القاضية بنقل السلطة إلى آلية مقبولة. ولا يمكن للعملية الدبلوماسية والسياسية أن تلقى النجاح ما لم تتهيأ ظروف ملائمة، من خلال وقف إطلاق النار، لنقل هذه السلطة. ووقف إطلاق النار وحده سيعطي جميع الأطراف الثقة في أن المبادرات السياسية يمكن أن تنجح.

ولا يمكن أن يحل السلام في أفغانستان دون الوقف الكامل للتدخل الأجنبي. وحسيناً ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/50/737/Add.1 الأجنبي يعقد باستمرار الجهود الرامية إلى استعادة ظروف سلمية. وتاريخ أفغانستان حافل بالأمثلة التي تدل

الوقف الفوري لإطلاق النار والإشراف عليه ومروراً بتشكيل قوة أمن وطنية محايدة تتکفل بتوفیر الأمان كما تقوم بجمع كافة الأسلحة الثقيلة من مختلف أنحاء البلاد وانتهاءً بتشكيل حکومة انتقالية تستمر حتى يتوفّر المناخ المواتي الذي يسمح بإقامة حکومة ديمقراطية منتخبة.

ووفد مصر لا يسعه إلا أن يؤيد بقوّة استمرار الجهود لإنشاء هذه الآليّة الموسعة التي ستقطع دابر الحرب التي طال أمدها لسنوات طويلاً أدت إلى تدمير مقدرات الشعب الأفغاني وإنهاك قواه واستنزاف موارده.

وفي هذا الصدد، يود وفد مصر أن يؤكد مساندته لتدعم البعثة الخاصة من خلال تأييدنا للقرار الأمين العام تعزيز البعثة بإيفاد أربعة مستشارين سياسيين للمركز في أربع مدن رئيسية بأفغانستان يكون بوسعهم كفالة استمرار تبادل المعلومات والتشاور بين البعثة الخاصة والقادة السياسيين في تلك المدن.

إن الفقرة الثامنة والستين من تقرير الأمين العام تشير إلى أن استمرار حالة عدم الاستقرار في أفغانستان من شأنه أن يخلف عواقب وخيمة لا بالنسبة للأفغان أنفسهم فحسب بل بالنسبة للمنطقة بأسرها، ونحن نضيف هنا أن عدم الاستقرار تمتد آثاره السلبية إلى ما وراء حدود المنطقة.

إن عدم الاستقرار والصراع المسلح الدائر في أفغانستان قد أتاكا الفرصة أمام جماعات تستتر تحت عباءة الإسلام كي تتخذ من الأرضيات الأفغانية مأوى للإرهاب ووكرا للتطرف ولملذا لفنات خالة ومنحرفة تحيث في الأرض فساداً وتحضى أيديها دماء الأبرياء. وإن استعادة الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الأفغانية يعدان شرطين ضروريين لإحكام سيطرة أفغانستان على كافة أراضيها وحرمان هذه الجماعات الإرهابية من استخدام هذه الأرضي في مخططاتها الإجرامية.

إن تناولنا للجوانب السياسية المتعلقة بعودة السلم إلى أفغانستان لا يجب أن يغفل الجوانب الأخرى المتعلقة بإعادة الإعمار والبناء. وبالرغم من أن أنشطة الإنعاش التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان ذات نتائج هامة وملموسة فإنها بذاتها لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً من حجم المساعدات الضخمة التي تحتاجها أفغانستان، فهذا البلد الصديق يمكنه استيعاب قدر كبير من المساعدات الإنعashية الطويلة الأجل، فالبنية الأساسية التي دمرتها

القيود المفروضة على مواردنا، فقد أسهمنا في تعمير أفغانستان. وقامت الهند في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ ومن خلال برامج مختلف للأمم المتحدة، بتقدیم مواد للإغاثة تبلغ قيمتها قرابة ٤ ملايين روبية. وقد قدمنا خلال العام الجاري الأدوية، والشاي، والخيم وممواد أخرى تفوق قيمتها ١٠ ملايين روبية بوصف ذلك جزءاً من مساعدتنا الثنائية لأفغانستان. وسنواصل تقديم هذه المساعدة الإنسانية. هذا ما درجنا عليه؛ وهو يرمي إلى ما نشعر به من اهتمام وعطف إزاء الشعب في أفغانستان.

وأفغانستان عضو مؤسس للأمم المتحدة. ومن واجب المجتمع الدولي دعم سعادتها وسلامتها، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية ورغبة في تكريم الوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة على حد سواء. وذلك فنحن نرحب بـ بـ ملاحظة الأمين العام بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعداً لأن يساعد بأي طريقة ممكنة في استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان وفي تعميرها. والهند على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة، والحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في هذا الجهد الحيوي.

السيد عواد (مصر): يود وفد مصر في مستهل كلمته أن يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام حول تقديم المساعدة الدولية العاجلة من أجل إحلال السلم وإعادة الأوضاع الطبيعية وتعمير أفغانستان، وهو التقرير الوارد بالوثيقة A/50/737 وإضافته 1 Addendum. ونود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا لكافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان، كما نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان برئاسة السيد محمود مستيري على جهودها المستمرة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة للمشكلة الأفغانية توقف نزيف الدماء، وتحقق للشعب الأفغاني الصديق المصالحة الوطنية، وتكلف الحفاظ على سيادة ووحدة أراضي أفغانستان، وتمهد الطريق لجهود التنمية والإعمار وإعادة البناء.

كما ينتهز وفد مصر هذه الفرصة ليعرب عن تقديره الكامل لمنظمة المؤتمر الإسلامي لجهودها الدؤوبة لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في دفع سبل التسوية السلمية في أفغانستان ونخص هنا بالتقدير الأمين العام الدكتور حامد الغابد.

إن التقرير المقدم لنا تحت هذا البند يشير إلى إمكانية استمرار جهود الأمم المتحدة لتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان، وذلك من خلال إنشاء مجلس موسع للسلطة يضم ممثلين لكافة الأطراف الأفغانية على اختلاف توجهاتهم في الداخل والخارج وبحيث يتولى المجلس سلطة اتخاذ القرارات بدءاً بالتفاوض على

وتشاطر الولايات المتحدة فرضية مشروع القرار هذا بأن التسوية لا يمكن أن تتحقق بقوة الأسلحة. ولن تؤدي إطالة الصراع إلا إلى زيادة إغراء أو سلط خارجية بزيادة التدخل في شؤون البلد. ويحذر مشروع القرار بكل جلاء من أخطار استخدام الأراضي الأفغانية كنقطة انطلاق للإرهاب، وتهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات، في المنطقة وفيما وراءها. ولهذا تنضم إلى المؤيدين الآخرين في الطلب إلى جميع الدول باحترام سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها وبالامتناع التام عن تصدير الأسلحة أو معدات حرب أخرى إلى الفصائل الأفغانية.

وتؤيد حكومتي الأهداف الواردة في الفقرة ٢ من مشروع القرار A/50/L.60 بـ ٤٠ صوتاً فيما يتعلق بقرار الأمين العام بتعزيز بعثة الأمم المتحدة الخاصة. ومع ذلك، بالنظر إلى استمرار جهودنا لوضع حد أعلى على نمو الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، نؤمن بإيماناً راسخاً بأن الموارد الالزامية لتنفيذ هذا القرار يجب توفيرها في إطار الميزانية البرنامجية لعامي ١٩٩٦-١٩٩٧. وهذا يمكن أن يتم دون النيل من البرامج الأخرى.

وفي الوقت نفسه، لا تزال حكومة بلدي ملتزمة بمساعدة شعب أفغانستان، وكثير من أفراده مشردون في الداخل أو يعيشون لاجئين في بلدان المجاورة. لقد قدمت الولايات المتحدة إلى شعب أفغانستان - عن طريق الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الطوعية الخاصة - حوالي ٥٠ مليوناً من الدولارات في العام المالي ١٩٩٥. وهذه الأموال خصصت لبرامج اللاجئين في مجالات التغذية، والمأوى، والصحة والتعليم، وكذلك لعمليات إزالة الألغام.

وفي حدود مواردنا، نتني موافقة المساعدة لخفيف معاناة الشعب الأفغاني. ولكن، للأسف، كما يوضح هذا القرار، يقيد عدم توفر إطار سياسي متفق عليه تقريباً خطير قدرة البلدان المانحة على المساعدة في العملية الطويلة الأجل، وهي عملية إنعاش وتعمير البلد.

والولايات المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يمكن فيه لجميع اللاجئين الأفغان أن يعودوا إلى ديارهم في أمان وبكرامة، ويبدواً لم شمل حياتهم المشتتة. ولكن، لكي يحدث هذا، يجب على الأطراف المتحاربة - بما في ذلك التي تتولى السلطة في الوقت الحاضر في كابل - أن تبدأ الآن إحرار تقدم في المناقشات العقائدية الجارية حالياً، وأن تبدأ الحوار بشأن كيفية البناء وليس الهدم. ومشروع القرار هذا يوفر لها أفضل فرصة - وربما الفرصة الوحيدة - للقيام بهذه المهمة التي من الجدير القيام بها.

الحرب تحتاج بشدة إلى خطط الإنعاش المستمرة والمدعومة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ومن هنا، فإن وفد مصر من منطلق ضرورة خلق التوازن بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي في عملية التسوية السلمية في أفغانستان ينادي الدول المانحة أن تتجاوز حدود توفير المعونات الإنسانية الطارئة لأفغانستان إلى تمويل برامج إعادة بناء مرافق الدولة الحيوية التي دمرتها سنوات الحرب الطويلة.

إن الأمل يحدونا في أن يتمكن الشعب الأفغاني خلال الأشهر القليلة القادمة من أن يضمد جراحه. كما نأمل أن تتسع صدور القادة الأفغان لبدء حوار سياسي واسع يتم خلاله تحقيق المصالحة الوطنية من أجل بدء مسيرة الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان.

ومن هذا المنطلق، يعرب وفد مصر باعتبارها إحدى الدول المتبعة لمشروع القرار المتضمن بالمستند A/50/L.60 يدعو إلى اعتمادهما بتوافق الآراء دون تصويت كما يعرب الوفد المصري عن تقديره للدور الهام الإيجابي الذي اضطلع به وفد ألمانيا في تنسيق المشاورات حول مشروع القرار سالف الذكر.

**السيد شيفريديك (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار الخاص بأفغانستان. وحكومة الولايات المتحدة باعتبارها إحدى الدول التي أنشأت بعثة الأمم المتحدة الخاصة قبل سنتين، لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بالمساعدة على استعادة الحكومة الشرعية في أفغانستان وبمساعدة الشعب هناك على القيام بالمهمة الصعبة، مهمة الإنعاش والتعمير لبلده المنكوب بالحرب.

وتقدر الولايات المتحدة جهود الأمين العام لحفظ السلام، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة الخاصة برئاسة السفير محمود مستيري. ولكننا، بصرامة، نشعر بخيبة أمل عميقية لأن الأطراف الأفغانية لم تبد حتى الآن الإرادة السياسية والمرؤنة اللازمتين لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

ويقدم مشروع القرار الحالي مخططاً واضحاً لتحقيق هذه الأهداف. والمكونات الأساسية فيه هي نقل السلطة إلى مجلس مؤقت ذي قاعدة عريضة، ووقف إطلاق نار في جميع أنحاء البلد، وإنشاء قوة أمن وطنية وتشكيل حكومة انتقالية مقبولة، ونحوت بقوة الشعب الأفغاني على اقتناص فرصة السلام هذه قبل أن ينفوت الأوان.

ونرحب بالإشارة الواردة في مشروع القرار باء إلى عملية المصالحة الوطنية عن طريق إنشاء مجلس سلطة يكون عريض القاعدة وذا تمثيل كامل يكفل نقل السلطة ويخلو، في جملة أمور، التفاوض على وقف فوري و دائم لإطلاق النار والإشراف عليه. ونعتقد اعتماداً راسخاً أن مشروع القرار المعروض علينا يوفر أساساً قوياً عملياً للحل السريع للصراع في أفغانستان.

وفي هذا الصدد، نلقي أهمية خاصة على الدور البناء الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف في أفغانستان ونؤيد جهودها تأييداً تاماً. والمساعي التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي تتم في تعاون وتنسيق وثيقين مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة وهي مكملة للمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة.

وتشترك تركيا في تقديم مشروع القرار بين ألف وباء المقدمين في إطار البنددين (٢٠) و٤٥ من جدول الأعمال. ونقدر تقديرنا حاراً الوفد الألماني للأسلوب المثالى الذي مارس به العمل الحساس الطويل الخاص بتنسيق صياغة الوثيقتين. ونشكر أيضاً الوفود المهمة الأخرى التي اشتراكنا عن كثب في عملية الصياغة. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً قوياً النداء الموجه في مشروع القرار ألف إلى جميع الدول الأعضاء بتوفير كل المساعدات المالية والتكنولوجية والمادية التي تمكن عودة اللاجئين المشردين إلى وطنهم وتوطينهم وإعادة بناء أفغانستان. ونرحب بالإعراب عن امتناننا وتأييدنا لمشروع القرار لجميع الحكومات التي تقدم مساعدة إلى اللاجئين الأفغان، وبخاصة حكومتنا باكستان وإيران. ووفقاً لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بشكل نشط إلى نداء الأمين العام بتقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان بالمساهمة بمساهمة في الصندوق المنصّل لهذا الغرض. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأنّي على جمّع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة المشاركة في برنامج تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى أفغانستان لجهودها القوية لمعالجة الحالة الإنسانية في ذلك البلد، وأيضاً لمساعدة على حل مشكلة اللاجئين.

إن الصراع الذي لا معنى بين الأشقاء الذي يمزق أفغانستان يجب أن يتنهى. والمسؤولية الرئيسية تقع أولاً وقبل كل شيء على الأطراف المتحاربة التي يجب أن تسوي خلافاتها. ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يساعد ويؤيد إرادتها السياسية في هذا الشأن. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن بلدي على استعداد للقيام بكل ما في وسعه. واستلهاماً للروابط التاريخية والثقافية الوثيقة بين تركيا وأفغانستان، سنواصل تحمل مسؤوليتنا لتعزيز السلام والرفاه في ذلك البلد. ولذلك، نؤكد مجدداً تأييدنا

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه العميق لزملائنا من الوفد الألماني، الذين دفعوا بمشروع القرار هذا مرة أخرى عن طريق مفاوضات صعبة إلى خاتمة ناجحة.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه في الوثيقة A/50/737 وضميمته بشأن الحالة الشاملة في أفغانستان، وتنفيذ برنامج المساعدة الإنسانية الطارئة في ذلك البلد المنكوب بالحرب، وعمل بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان.

ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا وعن تأييدنا الكامل للجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، بقيادة السفير محمود مستيري.

لقد انقضت أكثر من ثلاثة سنوات منذ وقوع تغيرات مشجعة في الحالة السياسية في أفغانستان، في أعقاب كفاح طويل مرير قامت به الأمة الأفغانية لتحرير بلدها. وإنشاء حكومة مؤقتة في كابل في ذلك الوقت ولد لدينا الآمال في أن يقوم جميع الأفغان بدورهم، بعد وقت طويل، بطرح خلافاتهم وبدء عملية مصالحة. وكان يحدونا الأمل أن تبدأ عملية مصالحة واسعة النطاق، تشمل كل الجماعات. ومع ذلك، أصبحنا بأسي كبير نتيجة استئناف واستمرار الصراع المسلح الذي تسبّب في وقوع خسائر كبيرة، وفي التدمير التام للبنية الأساسية الاقتصادية، وتعزيز أزمة اللاجئين التي لا تؤثر على الأفغان فحسب، ولكن على البلدان المجاورة في المنطقة أيضاً.

والآعمال العدائية المستمرة لم تسبب فقط مشاكل إنسانية ضخمة ذات أبعاد هائلة ولكن عرضت للخطر أيضاً عملية التطبيع السياسي. ولذلك، نناشد مرة أخرى جميع الأطراف المتحاربة في أفغانستان، وبخاصة زعماء الأطراف المتحاربة، الموافقة على عملية للمصالحة الوطنية وتأييد جهود البعثة الخاصة في هذا الشأن.

ونلقي أهمية كبيرة على وحدة أفغانستان وعلى سلامه أراضيها. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً تاماً المشاورات الواسعة النطاق التي تجريها بعثة الأمم المتحدة الخاصة مع الأطراف الأفغانية واقتراباتها بإنهاء القتال بين الفصائل، وبدء عملية المصالحة السياسية وبدء المهمة المنظوية على التحدي، مهمة إنعاش وتعمير أفغانستان.

الفئات الأفغانية لجميع مواد هذين القرارات التي نأمل أن يتم اعتمادهما اليوم لكي تنتهي معاناة الشعب الأفغاني.

إننا نناشد بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان أن تضاعف من جهودها من أجل التنفيذ الفعلي للمهام التي أوكلت إليها في القرارات موضع البحث اليوم لمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق السلام.

ومرة أخرى فإننا ندعو لأخواننا في أفغانستان ونرجو لهم السلام والرفاهية والأمن.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن شعبي باكستان وأفغانستان يرتبان بأواصر العقيدة والتاريخ والثقافة. وازدادت هذه الأواصر تعززاً أثناء الجهاد الذي استمر ١٤ عاماً والذي وقف فيه شعب باكستان إلى جانب أشقائه الأفغان في كفاح أدي في نهاية المطاف إلى استعادة الحرية والاستقلال السياسي والسيادة لأفغانستان.

وأثناء هذه السنوات الطوال، وفرت باكستان بالرغم من صعوباتها ومشاكلها الاقتصادية، المأوى لـ ٣,٥ مليون لاجيء أفغاني على ترابها. وبعد نهاية الحرب استهلت منفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٩٩٠ مشروعًا نموذجياً لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين الأفغان، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وحكومة باكستان. وقد تم توطين حوالي ١,٧ مليون لاجيء حتى الآن في إطار هذا البرنامج، لكن عملية عودة اللاجئين تباطأت تباطئاً كبيراً منذ ١٩٩٢، بسبب القتال بين الفصائل في أفغانستان.

ولقد أنسقت باكستان حتى الآن حوالي ١٠,٥ بلايين روبية باكستانية من مواردها الخاصة على العناية باللاجئين الأفغان والمحافظة عليهم. وإن وجود عدد كبير من اللاجئين طوال ١٦ عاماً قد ألقى، إضافة إلى ذلك، بعبء جسيم على اقتصاد باكستان ومواردها. وجود اللاجئين الأفغان على التراب الباكستاني قد أدى إلى تدهور كبير في البيئة وألحق أضراراً إيكولوجية وأثر تأثيراً ضاراً في النسيج الاجتماعي لباكستان وما زال الضغط على موارد باكستان المحدودة مستمراً، إذ أن ما يزيد على ١,٥ مليون لاجيء أفغاني، لا يتمكنون من العودة إلى وطنهم بسبب القتال بين الفصائل الأفغانية، ما زالوا يعيشون في ١٧٩ مخيماً في باكستان. وبسبب القتال بين الفصائل الأفغانية، ما زال مزيد من اللاجئين الأفغان يعبرون الحدود إلى باكستان. ومن ناحية أخرى، طرأ انخفاض كبير في المساعدة الدولية، ويعود ذلك أساساً إلى إعياء المانحين. ومن اللازم إعادة تقييم متأنية للحالة نظراً إلى أن المشكلة ما زالت ماثلة أمام أعين

لمشروع القرار المعروض علينا ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء باعتباره دليلاً على التضامن الدولي مع شعب أفغانستان الممزقة بالحرب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيير توم (مور يشيوس).

السيد جعفر اللقاني (المملكة العربية السعودية): إنه من دواعي الأسف أن نأتي مرة أخرى للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي ننظر في قرارين يطلبان السلام وعودة الحياة الطبيعية في أفغانستان الشقيقة، وكنا نأمل في أن تستجيب مختلف الفئات في أفغانستان لطلب نقل السلطة ووقف إطلاق النار الدائم حسبما نص عليه قرار الجمعية العامة في دورته العام الماضي، ولو تم ذلك لكننا اليوم ننظر في قرار لإعادة تعمير هذه البلاد التي دمرتها الحرب.

إن موضوع أفغانستان الشقيقة كان ولا يزال يحوز على اهتمام المملكة العربية السعودية، التي ما فتئت تقدم العون إلى شعب أفغانستان مثلاً كانت تفعل خلال نضاله البطولي، ولذلك فإننا نلقون من من جراء الحالة الراهنة التي لا تزال تدمر هذا البلد الشقيق والتي تمتد آثارها خارج حدود هذه البلاد.

ونود أن نكرر هنا بأننا على ثقة بأنه باهتمام المجتمع الدولي ومساعدة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي فإن باستطاعة الشعب الأفغاني أن يعيش مرة أخرى في سلام ويدأ في إعادة تعمير بلاده التي دمرتها الحروب.

وعلى ضوء ما ذكر سابقاً فإنه يسر وفد المملكة العربية السعودية أن يشارك في تقديم مشروع القرارين المعنوين "الممساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها" و"الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين". إننا نعتقد بأن هذين القرارين يمثلان إطاراً للحل السياسي للمشكلة الأفغانية وفي نفس الوقت يضمنان استمرار التأييد الاقتصادي والإنساني لأفغانستان.

وبهذه المناسبة لا يفوتنا أنأشيد بالجهود المضنية التي بذلها وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في سبيل التوصل إلى هذين القرارين.

إننا نأمل أن يحظيا بأكثر من التأييد الشفوي من المجتمع الدولي بصورة عامة ومن مختلف الفئات الأفغانية بصورة خاصة ونرجو مخلصين أن تتمثل جميع

يتألف من عضوين من كل حزب لتسليم الأسلحة الثقيلة من كل الأحزاب وإخلاء كابل وغيرها من مدن أفغانستان من القوات العسكرية. ولم يقم بذلك أيضاً والمخاوف التي نجمت في صفو الفصائل الأفغانية من عدم تنفيذ اتفاق إسلام أباد هي التي أدت إلى تجدد الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة في أفغانستان.

والأمين العام، في تقريره المؤرخ ٦ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥ يلاحظ أنه:

"لا يزال الشعب الأفغاني يرى بوجه عام أن من الواجب أن ينقل السيد ربانى السلطة إلى هيئة نيابية عريضة القاعدة، نظراً لأن ولايتدق انتهت في ٢٨ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤".  
( الفقرة ١٢ A/50/737/Add.1)

ولهذا فإن عناد الأستاذ ربانى في اقتسام السلطة مع المجموعات الأخرى في أفغانستان هو الذي يمكن في جذور القتال الدائر حالياً في هذا البلد الذي مزقته الحروب. لقد أخفق الأستاذ ربانى مراراً وتكراراً في الوفاء بوعده بتسليم السلطة حتى أصبحت مجموعات المعارضة تتشكّل تماماً في نهاية الحقيقة. ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن الجنرال روستم أشناى اجتمعه مع السفير مستيري يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وصف إعلان السيد ربانى الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن تسليم السلطة بأنه:

" مجرد خدعة أخرى لكسب الوقت والتمسّك بالسلطة ".  
( الفقرة ١٦ A/50/737/Add.1)

كما أعرب أعضاء مجلس شورى الطالبان الذين اجتمعوا بالسفير مستيري عن شكوكهم الحادة في نية السيد ربانى في التخلّي عن السلطة.

وكان السفير مستيري قد أبلغ مؤتمر المانحين الإعلامي في ستوكهولم، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، أن قاعدة "حكومة" أفغانستان أصبحت أضيق، ويمكن أن يقال إنها لا تمثل إلا مجموعة "تاجيك" العرقية، في حين استبعدت تماماً مجموعات البوشتون والأوزبك والزارا التي تمثل حوالي ٦٠ في المائة من سكان أفغانستان. ومنذئذ فقد الأستاذ ربانى السيطرة على معظم أراضي أفغانستان، وقد أجبر الآن على التراجع إلى كابل وخمس فقط من محافظات البلد الـ ٣٢. ووفقاً لتقرير الأمين العام، تسيطر قوات الطالبان على أكثر من نصف البلد.

الجميع. وبالرغم من هذه التخفيضات الكبيرة، بما في ذلك التخفيضات في برامج المساعدة التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي لللاجئين الأفغان، فإن باكستان ستواصل رعاية أشقائها الأفغان إلى أن يحين الوقت الذي تتوقف فيه الأعمال القتالية في أفغانستان ويتمكن فيه اللاجئون من العودة إلى ديارهم بكلمة وشرف.

وإن باكستان، إذ اضطاعت بدور رئيسية في مساعدة الأفغان على استعادة سيادتهم واستقلالهم السياسي، دافعت بعدئذ عن تلك المبادئ أثناء مفاوضات جنيف، التي توجت باتفاقات جنيف لعام ١٩٨٨. وبعد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، ساعدت باكستان أشقاءها الأفغان في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق بيشاور لعام ١٩٩١، وساعدت في تحقيق وقف لإطلاق النار بين المهندس غالب الدين حكمت يار والقائد أحمد شاه مسعود في آب/أغسطس ١٩٩٢، وكانت محفزاً لتحقيق اتفاق إسلام أباد في ٧ آذار/مارس ١٩٩٣، وشجعت على عقد لقاء بين القادة الأفغان في جلال أباد، وهو لقاء صقل الإطار السياسي لاتفاق إسلام أباد وأسفر عن تشكيل حكومة. وفي ضوء كل هذه الجهود، فإن من المؤسف أشد الأسف أنه ومع انتصاء أكثر من سبع سنوات على توقيع اتفاقات جنيف، لم يعد السلام والحياة الطبيعية إلى أفغانستان بسبب القتال بين فصائل الأشقاء الأفغان.

ووفقاً لاتفاق إسلام أباد لعام ١٩٩٣، فإن مدة ولاية الأستاذ ربانى بوصفه رئيساً مؤقتاً لأفغانستان كانت ستنتهي في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وكان سيستكمل بحلول ذلك الموعد عملية انتخابات مطلوبة تؤدي إلى تشكيل حكومة تمثيلية مناسبة في كابل. بيد أنه جعل مدة حكمه تمدد بوسائل مشبوهة للغاية لستة أشهر أخرى - حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد حل ذلك الموعد وانقضى. وعندئذ أعلم الأستاذ ربانى السفير مستيري أنه سيتخلى عن السلطة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥. وجاء ذلك الموعد أيضاً ومضى. ومرة أخرى نكث الأستاذ ربانى بالتزامه الرسمي، كما سبق أن تخلى عن أداء واجبه باستكمال العملية الانتخابية.

وحقيقة أن الأستاذ ربانى لم يتخذ أياً من التدابير المنصوص عليها في اتفاقات إسلام أباد للسلام توصي أيضاً بأنه لم يكن ينوي على الإطلاق تسليم السلطة في المقام الأول. وكان المفروض أن ينشئ لجنة للانتخابات وأن يجري الانتخابات في غضون ثمانية أشهر من إبرام اتفاق إسلام أباد أو بحلول نهاية عام ١٩٩٣. ولكنه لم يفعل ذلك. وكان من المفروض أيضاً أن ينشئ مجلس دفاع

نعتقد اعتقادا حازما ومخلصا أن حل الأزمة في أفغانستان يمكن في أيدي الشعب الأفغاني وحده.

لقد استمعنا إلى الاتهامات الهوجاء والمطولة التي وجهوها إلى باكستان مثل نظام كابل في وقت سابق من عصر اليوم. وهذه ليست سوى تشنجات غير مؤثرة لنظام لم تعد له مصداقيته في هذا المحفل الدولي أكثر مما له في بلدي. ولكن دعونا نضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بحركةطالبان. إن ظهور حركة طالبان ظاهرة أصلية في أفغانستان. فهو يعبر عن شعور الإنهاك من الحرب الذي اعتبرى شعب أفغانستان الذي جاء وعد طالبان له بنزع السلاح وإقامة حكومة أمينة كفوءة ميمونة من الممارسات الابتزازية لأمراء حرب جشعين وطموحات طليقة العنان لنظام حاكم في كابل. إن انتصارات طالبان لم تأت بسبب خبرتهم العسكرية أو تدريفهم المهني، بل بسبب ارتفاع القادة المحليين الذين خاب أملهم مع استمرار الصراع وسفك الدماء. والواقع أن الأستاذ ربانى نفسه تعامله تعاملًا وثيقًا مع حركة طالبان. وقد اعترف على الملأ بأنه أيد طالبان أثناء انتصاراتهم الأولية. كما أن قواته ساعدت طالبان في هجومهم على قوات غالب الدين حكمت يار. وفيما بعد اعترف الجهاز الرسمي لجماعة إسلامي، وكالة الأنباء الأفغانية، بأن:

"الدولة استولت من حكمت يار على عدد كبير من الدبابات والبنادق وكميات ضخمة من الذخائر، أثناء هزيمته على أيدي طالبان."

وكشفت وكالة الأنباء الأفغانية أيضًا عن أن قوات الأستاذ ربانى نفسها قد سلمت جهاز آسيابوري شكور إلى طالبان. ومن الواضح أن الأستاذ ربانى ظل يتعاون مع طالبان إلى أن تمكنت هذه الأخيرة من إهلاك قسم كبير من أعدائه. ولكن عندما بدأ طالبان تطالب باستقالة الأستاذ ربانى فإن نظام كابل اتهمها بأنها مدعاة من قبل باكستان.

وتوارد باكستان تأييدها كاملاً للبعثة الخاصة التي أوفدتها الأمين العام إلى أفغانستان، بموجب الولاية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن نأمل في أن يواصل السفير مستيري جهوده لتسهيل التقارب على المستوى الوطني والتعمير في أفغانستان، بكفالة نقل السلطات، من خلال إنشاء مجلس سلطة في أقرب وقت ممكن يكون ذا تمثيل كامل وعریض القاعدة. يستطيع عندئذ أن يستكمل الإجراءات الأخرى التي لا يمكن دونها تمهيد الطريق إلى السلام والأمن في أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن يسهم قرار الجمعية العامة هذا العام في هذه العملية. وبakistan، من جهتها، على استعداد لمساعدة

وكما ذكرت من قبل، فإن دور الوساطة الذي اضطُلعَت به باكستان في المفاوضات المتعلقة باتفاق إسلام أباد هو الذي أثار للأستاذ ربانى أن يتسلم السلطة من الأستاذ صبيحة الله مجده في عام ١٩٩٣. ومع ذلك، فعندما لم تؤيد باكستان رفض الأستاذ ربانى اقتسام السلطة وفقاً لاتفاق إسلام أباد، شن نظام كابل حملة دعائية آثمة ضد باكستان. وقامت عناصر أهلية إرهابية بتنفيذ هجوم غادر على السفارة الباكستانية في كابل، في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد احترقت السفارة الباكستانية عن آخرها وقتل أحد أفراد السفارة وأصيب آخرون بجراح خطيرة، بمن فيهم السفير والملحق الداعي. وتوجد أدلة ضافية على أن سلطات كابل ذاتها عاونت في تنفيذ الهجوم علىبعثة الدبلوماسية الباكستانية وحرضت عليه، بل ونفذته في الواقع الأمر. وكان هذا انتهاكاً جسيماً لقواعد السلوك الدبلوماسي، وتعارضاً سافراً مع اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١، بشأن العلاقات الدبلوماسية. وهو يفسر أيضاً السبب في أن سفارة باكستان تعود الآن إلى جلال أباد وليس إلى كابل.

ومن الواضح أن نظام كابل، في محاولة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن جوهر القضية، وهو نقل السلطة، يلوح بشبح التدخل في شؤونه الداخلية، بينما هو ذاته يتلقى شحنات من الأسلحة محمولة على متن طائرات آتية من الخارج للقضاء على الفصائل الأفغانية الأخرى. والأدلة على ذلك ظاهرة للعيان ولا يمكن دحضها.

والليوم، لم يعد لدى شعب أفغانستان إيمان أو ثقة بقدرة الكائنين في كابل، الذين يعتبرهم مفتاحيين، على إحلال السلام في ذلك البلد. ولا يمكن التخفيف من معاناته إلا إذا عالج المجتمع الدولي السبب الجذري للصراع في أفغانستان، وتحت الأستاذ ربانى، بصورة واضحة لا لبس فيها، على تسليم السلطة إلى مجلس انتقالي عريض القاعدة يتمتع بسلطة التفاوض على نقل السلطة وقبول هذا النقل، والإشراف على وقف إطلاق النار الفوري وال دائم وتجريد كابل والبلد بأسره من الأسلحة.

إن باكستان لا تفضل إطلاقاً أي مجموعة على مجموع آخر في التناحر بين الفصائل الأفغانية. وطوال الأزمة الأفغانية استمرت في اتباع سياسة من الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. واهتمامنا الوحيد هو استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان، الأمر الذي سيتمكن وحده من عودة المليون ونصف المليون من اللاجئين الأفغان المتبقين في باكستان إلى ديارهم في شرف وكرامة. ونعتقد أن هذا السلام وهذا الاستقرار لا يمكن تحقيقهما إلا بآلية انتقالية عريضة القاعدة تسمى فوق الانتقائية العرقية. كما

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟ A/50/L.60

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨٨/٥٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (٥) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٤ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

#### تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
ستنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ب) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال والبند ١٣٣ من جدول الأعمال.

وما لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.  
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
ستقتصر البيانات إذن على تعليقات التصويت.

إن موقف الوفود فيما يتصل بتوصيات اللجنة الخامسة تم الإعراب عنها بوضوح في اللجنة وهي واردة في الوثائق الرسمية ذات الصلة. هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقاً للفرقة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة على أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليم تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في هذه المساعي.

وأخيراً، فإن الكفاح التاريخي لشعب أفغانستان ضد الغزو والاحتلال الأجنبيين سجل فصلاً مجيداً في التاريخ المعاصر. ويعتقد الكثيرون من علماء السياسة أن الكفاح الصامد الذي خاضه الشعب الأفغاني قد عجل ب نهاية الحرب الباردة وبشرّ بحقبة جديدة من الحرية. ويستحق شعب أفغانستان والمجتمع الدولي بأسره الذي أيده ثناءً على هذا الإنجاز. وعندما كان الجهاد الأفغاني يقترب من نهايته، أذكيت الآمال بروًيا جديدة للتعاون فيما بين دول وسط آسيا وغرب آسيا من أجل مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً. ولسوء الطالع، وبعد حسم الأزمة الأفغانية، لا يزال الإحساس بعدم اليقين قائماً. ويزيد الصراع الأهلي والتناحر الدموي من تفاقم هذا الوضع. وإن الأفغانيين المنكوبين بالحرب، الذين كانوا يأملون في العودة إلى ديارهم لتعزيز اقتصادهم وأراضيهم المدمرة، لا يزالون يعيشون في جو من الخوف والحرمان والصراعسلح. وقد تأخر بزوج فجرهم الجميل بسبب القتال الجنوبي الدائر في أفغانستان.

لقد اضطاعت أفغانستان دوماً بدور مركزي في التاريخ. وقد قدمت إسهامات ثرية في الحضارة الإنسانية. وهي لا تزال مفتاح الرخاء والاستقرار في آسيا الوسطى. ولا تزال المركز العصبي للتعاطف والتماسك فيما بين شعوب المنطقة. ويحدوونا الأمل في أن يبرهن شعب أفغانستان برمتها وقادته على إخلاصهم ونضوجهم وأن يساعدوا أفغانستان على استعادة مكانها الجدير بها في عالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
استمعنا إلى آخر متلاطم في المناقشة في إطار البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال والبند ٥٤ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.60.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/50/825.

وأود أن أعلن أنه منذ أن جرى عرض مشروع القرار أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار A/50/L.60: ألبانيا وإيطاليا وبنغلاديش والجمهورية التشيكية وجورجيا والدانمرك ولاتفيا و蒙古lia ونيجيريا وهندوراس وهولندا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

**البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)**  
تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي

**报 告 书 第五委员会 (第三部分)**  
(A/50/705/Add.2)

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قالت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصى به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثالث من تقريرها (A/50/705/Add.2).

ومشروع القرار كانت اللجنة الخامسة قد اعتمده دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحدو حذوها؟  
اعتمد مشروع القرار (القرار ٩٠/٥٠).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

**البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)**  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة  
(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

**البند ٢٦ من جدول الأعمال**  
الحالة في بوروندي

报 告 书 第一部长 (A/50/541 و Add.1)

مشروع قرارين (A/50/L.58 و A/50/L.59)

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان لعرض مشروع القرارين (A/50/L.58 و A/50/L.59).

وهل لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ١٧٤ أيضاً، تقتصر تعليقات التصويت على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلّي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البث في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلي بأننا سنشرع في البث بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

**البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)**  
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط:

**(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/50/824)**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قالت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصى به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (الوثيقة A/50/824).

ومشروع القرار كانت اللجنة الخامسة قد اعتمده دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحدو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨٩/٥٠).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يرحب في التكلم شرعاً ل موقفه بالنسبة لمشروع القرار الذي اعتمد ذاته توا.

**السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلادي أن يعرب عن موقفه تجاه مشروع القرار A/50/824 المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

نود أن نبين أنه لو عرض مشروع القرار هذا على التصويت لقمنا بالتصويت ضده، تمشياً مع موقف الجمهورية العربية السورية الثابت والمبدئي والذي عبرنا عنه في دورات سابقة للجمعية العامة، وبتلخص في أن نفقات تمويل القوة يجب أن تتحملها الجهة المعنية وهي إسرائيل التي استوجبت ممارساتها العدوانية وجود هذه القوة.

ابرام ميثاق وطني. ويناشد مناشدة قوية الدول الموقعة على اعلان القاهرة المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني / ١٩٩٥ أن تقتيد بالالتزامات الواردة في تلك الوثيقة ويكرر نداء العاجل للمجتمع الدولي بغية تعبيته الموارد السياسية والبلوماسية والبشرية والاقتصادية والمالية من أجل مساعدة بوروندي للتغلب على الأزمة وتحفيض العبء الشغيل للظاهرتين المزدوجتين، ظاهرة اللاجئين وظاهرة المشردين.

أما مشروع القرار A/50/L.58 بشأن المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعهير في بوروندي فإنه يهدف إلى التحدي للأسباب الجذرية والآثار الضارة للأزمة الاجتماعية والسياسية التي تفجرت منذ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣. وهو يعترف بجهود الحكومة الائتلافية من أجل تدارك الحالة في إطار خطة عملها الصادرة في آذار / مارس ١٩٩٥.

ومشروع القرار يدعو من جديد جميع الدول ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلىمواصلة تقديم المساعدة الاقتصادية والمادية والمادية والتقنية لبوروندي لضمان الانتعاش الاقتصادي ويشجع مجتمع المانحين على تقديم إسهاماته من أجل الانتعاش الاقتصادي لبوروندي. وعلاوة على هذا، يطلب مشروع القرار من الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، أن ينسقا جهودهما وأنشطتهما لتلبية احتياجات شعب بوروندي على النحو الملائم.

ولئن كانت الجهود التي تبذلها بوروندي جدية بالترحيب، فإن العمل المكمل للمجتمع الدولي سيساعد دون شك على تحفيض العبء الشغيل لبوروندي. ومشروععا القرارات المطروحان علينا يناشدان بقوة جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وكذلك المنظمات الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تستجيب لاحتياجات الملحقة لبوروندي. ويحدو المجموعة الأفريقية وطيد الأمل في أن يعتمد مشروععا القرارات، كما في العام الماضي، بتوافق الآراء دون تصويت، وخاصة مشروع القرار A/50/L.58، الذي نتج عنه الاتحاد الأوروبي وقبل به، والذي سيعمم في وقت قريب.

وعلاوة على هذا أود أن أضيف كوبا والهند إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/50/L.58 وأن أضيف الهند إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/50/L.59.

السيد يس (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يشر فني أن أخاطب الجمعية العامة، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بصفتي رئيس المجموعة لشهر كانون الأول / ديسمبر لعرض مشروع القرار A/50/L.58 بشأن المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعهير في بوروندي و A/50/L.59 بشأن الحالة في بوروندي.

مشروععا القرارات بشأن بوروندي المعروضان علينا يمثلان من حيث الجوهر المشروعين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وهما دلالة واضحة على اقتناع الجمعية العامة بضرورة ايلاء اهتمام خاص وعاجل للحالة في بوروندي. ومشروععا القرارات الحاليان يعبران عن التطورات السياسية والاقتصادية الجديدة في كل من بوروندي والعالم عامة وأخذانها في الاعتبار.

وكانت الجمعية العامة قد دعت، بموجب قرارها الصادر في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر و ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، إلى استحداث برنامج عالمي لتقديم المساعدة إلى بوروندي يستجيب فيه المجتمع الدولي لاحتياجات الملحقة لبوروندي ويعنى الموارد الاقتصادية والانسانية اللازمة لمساعدة بوروندي على التغلب على أزمتها المستمرة منذ عامين.

ومن أجل السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، تجاهد بوروندي ولا تألو جهدا من أجل النجاح في تجاوز هذه المرحلة المؤقتة من تاريخها. ونتيجة لذلك، فإن الجهد الرامي إلى تعزيز المفاوضات البناءة بين الأطراف الموقعة على اتفاقية الحكم أدت إلى تشكيل حكومة ائتلافية في ١ آذار / مارس ١٩٩٥. ويلزم بذلك جهود إضافية شاملة لكتفالة التنفيذ الكامل والتزيم لاتفاقية الحكم.

ويتضمن مشروع القرار A/50/L.59 المؤرخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ اشارة خاصة إلى تلك الاتفاقية، التي كانت الجمعية العامة قد أوصت بها بشدة في قرارها ٧/٤٩ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤. وتحظى الاتفاقية بتأييد الإجماعي للجمعية العامة ومجلس الأمن. ويدلل هذا الدعم على الأهمية السياسية للاتفاقية ويعبر عن حاجة جميع الأطراف المعنية إلى الاشتراك الكامل في تنفيذها. وينبغي توجيه نداء خاص إلى الحكومة الائتلافية لمواصلة التقيد بالاتفاقية بغية استئصال أسباب الأزمة.

ويدعوا مشروع القرار جميع الشركاء السياسيين إلى تنظيم مناقشة عامة للمشاكل الرئيسية للبلاد بغية

الأمم المتحدة بالمهمة الأولى ألا وهي: السلم والأمن الدوليان. إن الزيارتين اللتين قامت بهما مجموعتان من سفراء مجلس الأمن لبلدنا تخرج حقاً عن الممارسة المعتادة لذلك الجهاز: أي المköوث في المقر، بعيداً عن الأحوال الحقيقة في مناطق الصراعات المسلحة والصراعات السياسية. وبمناسبة هاتين الزيارتين أعرب الخصوم السياسيون في بوروندي لمبعوثي مجلس الأمن عن مواقفهم وتفسيراتهم بالنسبة للأحداث الجارية.

وقد اتخذت مبادرات تحت رعاية الأمين العام أو بمبادرة منه، بدءاً بمقر الأمم المتحدة وبعد ذلك في بوروندي. وبفضل ما يتمتع به السفير أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام من حكمة رائعة، تمكّن من أن يحضر معه إلى بوروندي من الخارج شخصيات سياسية معروفة على الصعيد الدولي، وأن يضمن أن تتجه البلدان الأجنبية بدعوات إلى كثير من القادة البورونديين والمسؤولين رفيعي المستوى، عسكريين ومدنيين على السواء. إن رحيله من بوروندي يأسف له البورونديون بالإجماع. ويجب أن يجد الأمين العام الآن الشخصية النادرة التي يمكن أن تخلقه. الواقع أن تعقيد المهمة يتطلب تعاوناً حقيقياً بين الممثلين المفوضين من حكومة بوروندي والأمين العام، حتى يتسمى لاقتراحه أن يتلقى تأييداً إجماعياً من كل الجماعات السياسية التي لها رأي في الموضوع. وإن النداء البالغ الأهمية الذي أطلقه الأمين العام من بوجمبورا كان له هدف محدد واحد وهو: تبني المجتمع الدولي إلى الحاجة الملحة للتعجيل بالمساعدة المالية والاقتصادية إلى بوروندي وزيادتها، وتنمية قيادة البلد إلى التزامها الذي يحظى بالأولوية لبذل قصارى جهودها من أجل تهيئه ظروف السلام للجميع.

لقد قامت عدة هيئات فرعية للأمم المتحدة، كل منها في مجال اختصاصه - مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان - بترجمة المبادئ التي تكمن في صميم رسالتها إلى إجراءات ملموسة. فقد دعمت بلدنا بطرق مهمة عديدة، كل منها وفقاً لرسالتها، بالرغم من أن مواردها تتضاءل بينما ازدادت احتياجات المستفيدين بقدر كبير. وقد أكد الأمين العام هذا بالأمس وببلاغه خلال افتتاح السنة الدولية للقضاء على الفقر.

ومنظمة الوحدة الأفريقية ظلت أيضاً تبذل جهوداً مكثفة. ومنذ نشوب الصراع رسم رؤساء دول مصر وتونس وإثيوبيا على التوالي مسارات جديدة لآفريقيا. فقد حركوا، انطلاقاً من لا ينتمي النبيلة، الجهاز السياسي والإنساني برمته لمنظمة القارة الأفريقية من أجل نزع فتيل الأزمة في بوروندي. وقد اتخذت مبادراتهم في

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح إذا لم يكن هناك اعتراض إلغاء قائمة المتكلمين في مناقشة هذه البنود اليوم الساعة ١٨١٥.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولهذا، أطلب من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

السيد تيرينس إنسانز (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرف وفد بوروندي أن يشارك في مناقشة مشروع القرار بشأن "المساعدة الطارئة الخاصة" و "الحالة في بوروندي".

لقد كانت بوروندي ضحية لأزمة استمرت أكثر من سنتين. وقد نشببت الأزمة بعد مأساة اغتيال الرئيس ملشيو نداداي وازدادت سوءاً في أعقاب المذابح التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأرواح البشرية. وهي تتسم باتجاهات متباينة: ففي بعض الأحيان تبدو وكأنها تحرك صوب نهاية مرضية، وفي أحياناً أخرى تظهر تطورات جديدة تهدد ما تم إنجازه.

ويتعين علينا أن ننوه بصفة خاصة، على سبيل المثال، بالشركاء الرئيسيين والعناصر الأكثر التزاماً في السعي إلى تحقيق الأهداف النبيلة الثلاثة في بوروندي: السلم، والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فال الأمم المتحدة قامت بدور رئيسي متعدد الجوانب من خلال أحجزتها الرئيسية والفرعية طوال الـ ١٢ شهراً الماضية.

والجمعية العامة وضعت، استناداً إلى مركزها السياسي الرفيع، ومن خلال قراريها المتلاعبيين المؤرخين ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر و ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، برنامجاً شاملًا لبوروندي. وهي تسند إلى العديد من أجهزة الأمم المتحدة مهام تكميلية وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية النشطة في الميدانين الإنساني والاقتصادي على تعبئة شتى الموارد لبلدنا.

ومجلس الأمن أبدى، مرتين في ستة أشهر، اهتمامه بمساعدة بوروندي بإيفاد وفدين خاصين. وتقتصي هذه المبادرة مع الابتكارات النادرة جداً التي قدمها ذلك الجهاز، الذي تعهد إليه المادة ٢٤ من ميثاق

التحرك السياسي والدبلوماسي جبئه وذهايا والمساعدة المتزايدة التي تقدمها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمات قارية مثل منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، وشخصيات سياسية وإنسانية بارزة، مثل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، والرئيسين يوليوب نيريري وجيمي كارتر، ورئيس الأساقفة ديسموند توتو، والمعروضين الخاصين من الولايات المتحدة؛ ومن الحكومات الفرنسية والبلجيكية والألمانية والنرويجية، والهولندية، والسويدية، والكندية، والإسبانية، والإيطالية ومن حكومات أخرى.

ومما لا غنى عنه بالنسبة للبورونديين أنفسهم في المجالات السياسية والاقتصادية، وفي الدوائر الدينية، وفي المجتمع المدني، والمواطنين من الشباب والطلاب - أي النخبة الوطنية - أن يقدروا تقديرًا جادًا، كما يفعل المجتمع الدولي، العواقب الوخيمة المترتبة على الخطير المشترك المعلق فوق رؤوسهم، وأن يعملا معًا على إيجاد خلاصهم بسرعة. ومما يعود بالنفع على جميع هذه الفئات الاجتماعية - المهنية، التي تواجه نفس المصير ويحركها نفس الدافع النبيل، أن تتخلى عن أوهامها، لأن المجتمع الدولي يحكم بنفس الشدة على زعماء الهوتوك وزعماء التوتسي؛ وعلى "ابرونا" و"فروديبو" وأيضاً على الأحزاب الصغيرة، لعجزها الجماعي عن القضاء على المرض المزمن الذي يقضى على أمتنا. إنهم جمِيعًا شركاء؛ ومن مصلحتهم جمِيعًا أن يواجهوا بشجاعة حقيقة الحقيقة المؤلمة وهي أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ليس فقط لن يستمر إلى الأبد وإنما بدأ يتناقص، ونحن نرى الآن في الأفق إمكانية ترك بوروندي لمصيرها. وبوضع ذلك في الاعتبار يصبح من المؤكد أنه لن تتحقق معجزة تغْنِي عن الدور الذي يقع بشكل طبيعي وضروري على البورونديين أنفسهم. ووفد بلدي، وهو يعمل في إطار هذا المحفل العالمي، منظومة الأمم المتحدة، ويرافق بشكل بارز نواباً ورؤساء الدول والمنظمات المانحة، يلاحظ مما يسمع ويرى عدم مبالغتها وعجزها المتزايد في مواجهة حالات مثل الحالة في بوروندي. ويمكنني أن أشير، في هذا الشأن، إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام توا بشأن استئصال الفقر، والذي يبين أن المساعدة المقدمة من الخارج تتضاءل تدريجياً. وفي هذه الظروف، هناك حكمة تساوي ثقلها ذهباً هي: "اللبيب تكفيه الإشارة".

ولحسن الحظ أن بعض الانجازات الهامة، بل التاريخية، تبيّن أن العديد من الزعماء السياسيين يميّزون إلى العمل الإنقاذ للأمة. وعلى سبيل المثال، أدت المفاوضات بين أحزاب المعارضة البوروندية الشمامية والحركة الرئيسية - المؤلفة من أربع مجموعات - إلى إبرام اتفاقية الحكم.

إطار المؤتمرات والمجتمعات على جميع الأصعدة، وأساساً في إطار الهيئة المركزية المصممة خصيصاً لجسم الصناعات، من خلال إيفاد وفود عديدة تتّلّف من وزراء الخارجية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والسفراء. وقد شهدت بعثة المراقبة الدولية لبوروندي تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وتحت قيادة السفير ليندر باسولي، وهو شخص ثاقب البصيرة وكفاءة وسائط الطبقة السياسية وقوات الأمن.

ولا يمكن لأحد من العناصر المؤثرة على المسرح الأفريقي أن ينافس الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. فسعادة السيد سالم أحمد سالم، انطلاقاً من إدراكه التام بأن الدور الأولي في تسوية الصراع في أفريقيا يعود بصورة طبيعية إلى منظمة الوحدة الأفريقية، قام بتحطيم جميع الأرقام القياسية في جهوده التي لا تكل لاستعادة السلام والأمن في بوروندي.

وفيما يتعلق بالاهتمام الذي يبديه الاتحاد الأوروبي بتحقيق السلام في بوروندي، ينبغي أن نوضح النقاط التالية:

أخذًا بما يمليه التاريخ وجاذبية السياسة الواقعية، أظهرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فعلًا عزمها على تجنب بوروندي اختبارات الحرب الأهلية ومحنتها. وأرسلت البلدان الأوروبية الخمسة عشر، بشكل انتقادي وجماعي على حد سواء، بعثات مختلفة إلى بلدنا - سواء على المستوى الوزاري أو مستوى السفراء أو المعروضين الرفيعي المستوى. وذهب وفود آخر إلى بوروندي، أرسلتها منظمات إقليمية دولية على صلة بالاتحاد الأوروبي أو مرتبطة به مثل اتحاد دول إفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ، ووكالة التعاون الثقافي والتقني ومؤتمر البلدان الناطقة بالفرنسية. وإن إعلان كاركاسون بشأن بوروندي الصادر في آذار مارس ١٩٩٥ بزعامة فرنسا، واحد من أكثر الوثائق واقعية في الموقف الذي اتخذته تجاه شعب بوروندي وحكومتها.

وفيما يتعلق بحاجة البورونديين التامة للعمل من أجل خلاصهم، نلاحظ أن كون العديد جداً من المنظمات السياسية والاقتصادية والانسانية والكثير جداً من الشخصيات الأجنبية الممتازة جاءت إلى بلدنا قد يؤدي بالبورونديين إلى الاستسلام لإغراء الاعتقاد بأنهم الآن مركز العالم. وينبغي للسياسيين المترسّين، بدلاً من تضليل أنفسهم بهذا الوهم الزائف، أن يفهموا الطابع الحقيقي لوصول مبعوثي السلام الكثيرين هؤلاء إلى بلدنا.

الحقيقة، أن الشدة البالغة التي يتسم بها الخطير القائم والأهمية البالغة التي يتسم بها الأمر تحتمان

و فيما يتعلق باللجنة القضائية الدولية للتحقيق، ينبغي ملاحظة أن العاشرتين السياسيتين اللتين وقعتا اتفاقية الحكم وافقتا بعد أن تخلتا عن عدائهما المعتمد، على اللجوء إلى اللجنة القضائية الدولية للتحقيق في اغتيال رئيس الدولة البوروندية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وفي المذايق الواسعة النطاق التي ارتكبت بعد وقوع ذلك الحادث.

وإذ قبل مجلس الأمن الطلب المشترك من "المعسكرين السياسيين" الطرفين في اتفاقية الحكم، الذي أحاله إلى الأمين العام للأمم المتحدة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فقد قرر إنشاء اللجنة الدولية، بقراره ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩٥، وبدأت هذه الهيئة أعمالها فعلاً، وأن حكومة بوروندي وجميع المؤسسات الوطنية المختلفة تتنافس فيما بينها لكي توفر لها الموارد والخدمات التي تعد ضرورية لنجاح مهمتها.

وتتعلق نقطتي الخامسة بالعقبات القائمة في الطريق إلى السلام والانتعاش الاقتصادي في بوروندي. وجهود الحكومة الانتقالية التي تبعث على الإعجاب من أجل تصحيح الاقتصاد الوطني اصطدمت بعدد من العقبات الخطيرة.

فأولاً، أتفقت الموارد المالية العامة اتفاقاً غير سليم بسبب اتخاذ تدابير أمنية ضد الإرهابيين، الذين بعد أن أوقفوا عند حدهم بالسور الذي أقامه شعب مشدود إلى السلام وذاقوا طعم الهزيمة المرة على يد جيش بوروندي، بدأوا ينخرطون في أعمال التخريب ضد الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والهياكل الأساسية الأخرى. وهناك عشرات الآلاف من اللاجئين في بوروندي حالياً بحاجة إلى إعادةتهم إلى ديارهم بالإضافة إلى الذين نجوا من الموت والمشردین الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين أو المساعدة في مراكز الاستقبال الحالية التي يقيّمون فيها، وتصل أعدادهم إلى مئات الآلاف من منكودي الحظ.

وإذا كان لهذا الهدف الثنائي أن يتحقق فإن من الضروري جداً توفير موارد مالية ضخمة وكميات هائلة من الأجهزة وبغية الحصول على الأموال والموارد الأخرى على النطاق المطلوب، فليس لدى حكومتنا أي خيار سوى التوجه إلى ائتلاف المجتمع الدولي - على مستوى الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية - التي تمثل مصدر الخلاص للعائدین والذين نجوا من الموت والمشردین الذين سيكونون من المستفيدین.

هذه الاتفاقية التي ترمي إلى حكم الدولة البوروندية خلال فترة انتقالية تنشئ نظاماً ديمقراطياً يكفل اقتسام السلطة بين الأحزاب السياسية والأحزاب التي تمثل الطوائف الوطنية. وعلى مستوى عالمي، تقبل اتفاقية الحكم قبولاً إجماعياً. وقد أثبتت عليها وأيدتها بقوة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، والأجهزة الرئيسية مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن، والهيئات الفرعية أيضاً مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وحتى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي؛ وهيئات سياسية دولية ذات نفوذ تدرك احتياجات بوروندي الوطنية.

وهذا التجمع العالمي لتأييد هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف في الوقت الحالي ينبع من قيمتها الحاسمة التي أدت بالعديد من الأفراد الدوليين البارزين إلى تسميتها "الكتاب السياسي المقدس". وأهميتها وحسن توقعاتها موضع تقدير كبير حتى أن أنظمة سياسية أخرى في العالم، وبخاصة في إفريقيا تتجه إلى اتخاذها نموذجاً لسكوك مماثلة مع ادخال التغييرات التي تتطلبها احتياجات محددة. وعلى عكس التأييد الاجماعي من الخارج لاتفاق الحكم هذا المبرم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يستمتع بعض البورونديين بانتقادها وبالهجوم على الأطراف الإثنية عشر الأخرى التي تمثل جميع القطاعات السياسية تقريباً التي وقعتها. وبسبب الحتميات الاجتماعية - السياسية خلال المرحلة الانتقالية، ما دامت لا توجد مناقشة وطنية تؤدي إلى نظام آخر، فإن معارضته الاتفاقية ليست سوى وسيلة قديمة لمواصلة الحرب، محاولة سهلة مريحة لقلب المزايا التي توفرها للجميع والتي قد يحرم البعض أنفسهم منها عمداً، دون اقتراح بدائل صحيحة أو قابلة للتطبيق.

وفيما يتعلق بموضوع الحكومة الانتقالية، يجب ملاحظة أن حكومة كانينيكوي، التي شكلت بما يخالف القواعد المنصوص عليها في اتفاقية الحكم، والتي عملت بطرق تضر بالسياسة العامة المنصوص عليها في الاتفاقية، تناحت عن السلطة لحكومة اندوايو في آذار/مارس ١٩٩٥. والتعديل الوزاري الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر الماضي كان يرمي إلى تكوين فريق حكومي أكثر تماساً - فريق أكثر استعداداً للعمل من أجل نفس القضية الوطنية بتطبيقات البرنامج العام للسلم والأمن والتنمية المنصوص عليه في الاتفاقية المتعددة الأطراف لرئيس الدولة وحكومته.

الشعب البوروندي لأنها تحضر على ارتکاب المذايک، فأن بعض الجماعات الصغیرة، التي التقت في تحالف غير مقدس، قبلت بالمهمة الدینیة لإباده الأجانس کشرط مسبق مطلق لتولي السلطة، وبما أن هناك خطاً من أن الدور الشائن الذي اضططعت به محطة إذاعة وتلفزيون "التلal الألF" في المحرقة الرواندية يمكن أن يتكرر من جانب الشقيقة الروحية لتلك المحطة في بوروندي فقد كتب رئيس جمهورية بوروندي ورئيس وزرائها قبل شهرين الى الأمين العام يطلبان مساعدته، من خلال أفضـل الوسائل، لتفكيرك محطة إذاعة هذه المكرسة لإباده الأجانس.

إن مشروع القرار المعنون "المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعهـير في بوروندي" ومشروع القرار الوارد في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في بوروندي" - يعالجان بالتحديد الواقع المتجسد فيما كنت أقوله. إن هذين الفصلين متطابقان تقريباً مع القرارات المعتمـدـين، دون تصوـيتـ، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، عدا أنهما يأخذان في الاعتبار التطورات الحالـية في بوروندي ويكرران النداء الذي وجـهـته حـوكـومـتنا الـاـنتـلاـفـية إلى الجمعية العامة من أجل زيادة الموارد الاقتصادية والمادية ومن أجل الإسهامات السياسية والبلوماسية التي تتلاءم على نحو أكبر مع الواقع في بوروندي.

وكـتابـةـ مـباـشرـةـ لـتـقـرـيرـ الأمـيـنـ العـامـ - الوثـيقـةـ A/50/541ـ المؤـرـخـةـ ١١ـ تـشـرـينـ الأوـلـ/ـاكـتوـبـرـ ١٩٩٥ـ وـبـهـدـفـ التـقـيـدـ بـالـمـثـلـ وـالـأـهـادـفـ النـبـيلـةـ الـوـارـدـةـ فيـ المـيـثـاقـ،ـ إـنـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فيـ هـذـهـ جـمـعـيـةـ سـتـسـيـغـ عـلـىـ بـورـونـديـ شـرـفـاـ رـفـيـعـاـ بـقـيـامـهـ باـعـتـمـادـ مـشـرـوـعـيـ القـرـارـيـنـ هـذـيـنـ بـتـوـافـقـ الـآـرـاءـ.ـ وـلـقـدـ تمـ تـقـدـيمـ بـعـضـ التـعـدـيـلاتـ منـ جـانـبـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فيـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ،ـ وـفـيـ أـعـقـابـ الـمـفـاـوـضـاتـ،ـ لمـ يـعـدـ لـدـىـ تـلـكـ الـدـوـلـ أـيـةـ اـعـتـراـضـاتـ،ـ كـمـ بـيـنـ زـمـيـلـاـنـاـ الـذـيـ يـتـرـأـسـ مـجـمـوعـةـ الـدـوـلـ الـأـفـرـيـقـيـةـ لـهـذـاـ الشـهـرـ.

وسـنـكـونـ مـمـتـنـيـنـ لـجـمـعـ الـدـوـلـ إـذـاـ تـكـرـمـتـ،ـ بـعـدـ أـنـ تـكـونـ قـدـ اـطـلـعـتـ عـلـىـ النـصـوـصـ الـإـضـافـيـةـ،ـ باـعـتـمـادـ مـشـرـوـعـيـ الـقـرـارـيـنـ بـالـإـجـمـاعـ.

الـسـيـدـ اـيـتـيـغاـ (ـاثـيوـبيـاـ) (ـتـرـجـمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ الـاـنـكـلـيزـيـةـ):ـ ماـ زـالـتـ الـحـالـةـ فيـ بـورـونـديـ تـشـكـلـ مـصـدرـ قـلـقـ عـمـيقـ.ـ وـالـجهـودـ الـمـبـذـولـةـ عـلـىـ الـأـصـعـدـةـ الـو~طنـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ وـالـدـوـلـيـةـ لـمـ تـؤـدـ حـتـىـ الـآنـ إـلـاـ إـحـلـالـ السـلـامـ وـالـاسـتـقـرارـ فيـ بـورـونـديـ.ـ وـتـقـرـيرـ الـأـمـيـنـ العـامـ (ـA/50/541ـ).

والـسـيـاسـةـ الـعـامـةـ لـبـورـونـديـ الـتـيـ تـرـكـ عـلـىـ الـعـودـةـ الطـوـعـيـةـ لـلـاجـئـيـنـ وـإـعادـةـ اـنـدـمـاجـ الـمـشـرـدـيـنـ فـيـ الـمـجـتمـعـ تـجـلتـ فـيـ مـشارـكـةـ الـبـلـادـ فـيـ إـعـدـادـ وـتـنظـيمـ قـمـةـ الـقـاهـرـةـ الـمـكـرـسـةـ لـمـنـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الـكـبـرـىـ،ـ كـمـ تـجـلتـ فـيـ كـوـنـهـاـ طـرـفـاـ فـيـ إـلـاـعـانـ الصـادـرـ عـنـ ذـلـكـ الـمـؤـتمرـ.

وـأـوـدـ أـلـآنـ أـنـ أـتـطـرـقـ إـلـىـ الشـروـطـ الـمـتـنـاقـضـ الـمـفـروـضـةـ عـلـىـ تـقـدـيمـ الـمـسـاعـدـةـ لـبـورـونـديـ.ـ عـادـةـ ماـ يـرـبـطـ الـمـانـحـونـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـحـكـومـاتـ أوـ الـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ مـسـاعـدـتـهـمـ بـعـضـ الشـروـطـ فـيـ حـالـةـ الـأـنـظـمـةـ الـسـيـاسـيـةـ الـمـشـهـورـةـ بـاـنـتـهـاكـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ أوـ الـتـيـ تـشـيرـ صـعـوبـاتـ كـبـيرـةـ لـبـلـادـاـنـاـ نـفـسـهاـ،ـ أوـ الـتـيـ تـشـبـهـ عـلـيـهاـ جـرـيـمـةـ الـحـرـبـ الـأـهـلـيـةـ ضـدـ شـعـوبـهاـ.ـ وـلـاـ يـمـكـنـ عـزـوـيـةـ خـطـيـئـةـ مـنـ هـذـهـ الـخـطـايـاـ لـلـحـكـومـةـ الـتـيـ اـنـيـشـتـتـ عـنـ "ـالـأـسـرـتـيـنـ السـيـاسـيـتـيـنـ"ـ الـلـتـيـ وـقـعـتـاـ الـاـتـفـاقـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ،ـ فـإـنـ عـدـدـاـ مـنـ الـحـكـومـاتـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ لـاـ تـتـورـعـ عـنـ جـعـلـ مـسـاعـدـاتـهـاـ لـبـلـادـنـاـ خـاصـعـةـ لـشـروـطـ.ـ وـبـمـوجـبـ هـذـهـ الـسـيـاسـةـ الـجـدـيـدةـ،ـ فـإـنـ تـدـخـلـهـاـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـمـالـيـ يـمـنـعـ فـقـطـ كـنـوـعـ مـنـ "ـمـكـافـأـةـ السـلـامـ".ـ

وـهـذـاـ الشـرـطـ يـزـدـادـ وـضـوـحـاـ مـنـ خـلـالـ تـجزـئـةـ الـمـسـاعـدـةـ الـمـقـدـمـةـ إـلـىـ بـورـونـديـ إـلـىـ جـرـعـاتـ صـغـيرـةـ،ـ مـنـ خـلـالـ زـيـادـةـ التـقـتـيرـ بلـ وـبـخـلـ مـنـ جـانـبـ شـرـكـائـاـ الـتـقـلـيدـيـنـ وـلـاـ سـيـماـ مـنـ خـلـالـ رـفـضـ الدـخـولـ فـيـ التـزـامـاتـ فـيـ اـجـتـمـاعـ أـصـدـقاءـ بـورـونـديـ الـمـعـقـودـ مـؤـخـراـ فـيـ بـوـجـومـبـورـاـ وـعـدـ الـاـسـتـعـادـاـلـ لـتـنـظـيمـ وـتـحدـيدـ موـعـدـ اـنـعقـادـ مـائـدـةـ مـسـتـدـيرـةـ تـتـعلـقـ بـالـمـسـاعـدـةـ الـخـارـجـيـةـ لـبـورـونـديـ.ـ وـفـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ الـمـحدـدـةـ،ـ فـإـنـ اـنـدـعـامـ الـأـمـنـ الـمـنـقـطـعـ هوـ تـيـقـنـيـةـ لـلـأـعـمـالـ الشـائـئـةـ الـتـيـ يـقـومـ بـهـاـ الـأـهـابـيـوـنـ،ـ الـذـيـنـ يـبـقـيـونـ عـلـىـ السـكـانـ رـهـيـنـةـ بـاستـخـادـهـمـ كـدـرـعـ بـشـريـ.

ثـمـةـ تـنـاقـضـ وـاضـحـ يـؤـسـفـ لـهـ كـامـنـ فـيـ صـمـيمـ إـجـرـاءـاتـ الـمـانـحـيـنـ الـذـيـنـ يـفـرـضـونـ الشـروـطـ عـلـىـ مـسـاعـدـاتـهـمـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـمـالـيـةـ.ـ وـهـذـاـ التـهـدىـدـ،ـ إـذـ نـجـحـ،ـ سـيـعـودـ بـالـفـائـدـةـ عـلـىـ أـوـلـئـكـ الـذـيـنـ يـفـضـلـونـ سـيـاسـةـ الـأـرـضـ،ـ الـمـحـرـوقـةـ،ـ وـيـعـاـقـبـ الـحـكـومـةـ الـاـنـتـلـافـيـةـ وـالـأـغـلـبـيـةـ السـاحـقـةـ مـنـ أـبـنـاءـ شـعـبـ بـورـونـديـ الـمـتـحـدـيـنـ فـيـ حـرـبـهـمـ الـصـلـبـيـةـ ضـدـ الـرـبـعـ.

وـأـوـدـ أـخـيـراـ،ـ أـنـ أـتـطـرـقـ إـلـىـ بـرـامـجـ إـذـاعـةـ الدـاعـيـةـ إـلـىـ إـبـادـةـ الـأـجـانـسـ.

لـقـدـ ظـلـتـ تـبـثـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الـكـبـرـىـ سـمـومـ "ـبـرـامـجـ إـذـاعـةـ"ـ سـرـيـةـ يـرـوجـ لـهـاـ أـبـطالـ الـنـازـيـةـ الـجـدـيـدةـ.ـ وـمـعـ أـنـ هـذـهـ الـبـرـامـجـ يـسـتـنـكـرـهـاـ مـعـظـمـ أـبـنـاءـ

بوروندي. وبعد الاستماع إلى بيانات واقتراحات رئيس وزراء بوروندي وممثل من منطقة البحيرات الكبرى، وبعد إجراء تبادل واف للآراء بشأن المسألة، أصدر الجهاز المركزي بلاغاً مشتركاً أقر - في جملة أمور:

"النداءات الداعية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وطلب الجهاز المركزي إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يعمل بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل عقد هذا المؤتمر الحيوي بعد إجراء الأعمال التحضيرية الكافية لضمان نجاحه."

ونحن نشاطر تماماً الآراء المعرض عنها في تقرير الأمين العام المعروض علينا، والقائلة بأن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ستتطلعان بدورها خاصة في تنسيق جهود الدول الراغبة في المشاركة في المؤتمر الدولي المقترن وتسهيل العملية التي ستفضي إلى عقده. ومن نافلة القول إن نجاح هذا المؤتمر يتطلب التعاون الكامل من كل الأطراف المعنية.

والبلدان الأفريقية، بما فيها بلدي، ملتزمة بالقيام بدورها في الجهود الدولية المبذولة للمساعدة في إحلال السلام في بوروندي. وقد تجلى عزم أفر�认ا والتزامها في هذا الصدد في أشكال مختلفة منها نشربعثة مراقبين منظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي والإبقاء عليها. إن البعثة تتطلع بدور حيوي في مجال بناء الثقة، على الرغم من حجمها المحدود ومواردها المحدودة.

ومن أجل تحقيق النتيجة المنشودة، فإن هذا الجهد الإقليمي يحتاج إلى دعم ومساعدة دوليين كبيرين. كما أن تعدد وجسامنة المشكلة في بوروندي يجعلان من الضروري على وجه الإطلاق أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بتنسيق أعمالهما تنسيقاً وثيقاً. وينبغي أن يتناول المؤتمر الإقليمي المتواخى عقده جميع القضايا التي هي متعددة ومتراقبة في آن واحد. كما يجب أن تعالج المشاكل السياسية والاقتصادية والانسانية والأمنية السائدة معالجة شاملة بغية التوصل إلى حل دائم وعادل للصراعات الدائرة في بوروندي، الأمر الذي سيساعد على تبييد آثارها السلبية على البلدان المجاورة خاصة، وعلى المنطقة برمتها. إن الجهد الذي تبذلته منظمة الوحدة الأفريقية للجمع بين الأطراف المتصارعة في بوروندي وحثها على بدء حوار جاد يحتاج إلى الدعم والمساندة التامين من الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون طرائق تنفيذ اتفاقية الحكم التي وقعتها الأطراف البوروندية بمحض إرادتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، محور

المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة يبين أن الحالة في بوروندي ما زالت حقاً محفوفة بالمخاطر.

وفي هذا الصدد، وفيما يمثل إبرام اتفاقية الحكم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وتشكيل حكومة انتلاقية في آذار/مارس ١٩٩٥ خطوتين هامتين في الاتجاه الصحيح، نلاحظ بقلق بالغ أن الحالة في بوروندي ما زالت ممزوجة وقابلة للانفجار. وما زالت حوادث العنف المنظم والهمجيات العشوائية ومذابح المدنيين وتحريض الناس على العنف من خلال نشر رسائل الكراهية وانتشار المليشيات الحائزه لنarrasات ضخمة من الأسلحة، تمثل تحديات خطيرة للسلام والاستقرار في بوروندي. والظروف السائدة في بوروندي الآن توضح بجلاءً أنه ما لم يتخذ إجراءً سريعاً ومتضافراً، ستتحول دائرة العنف في آخر المطاف إلى حرب أهلية ستكون آثارها وخيمة على بوروندي وعلى المنطقة بأسرها.

وفي الوقت الذي تتوقع فيه المزيد من ساشر المجتمع الدولي في مساعدة بوروندي على استعادة السلام والاستقرار، فمن حق جميع المعنيين أن يتساءلوا عمّا تفعله أفريقيا لحل مشكلة بوروندي. ومن حقنا أيضاً أن نعرف ونقدر الجهود التي يبذلها الشعب والحكومة في بوروندي من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في بلد هما.

إن الحالة في بوروندي تشكل أحد المجالات الرئيسية التي تشير قلق منظمة الوحدة الأفريقية ودولها الأعضاء. وقد ناقش مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الحالة في بوروندي، في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقدة في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وخلوت رئيسه الحالي، رئيس وزراء أثيوبيا، فخامة السيد ميليز زيناوي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة السيد سالم أحمد سالم بعقد اجتماع طارئ للقاده السياسيين والعسكريين في بوروندي، في أديس أبابا لمناقشة مستقبل بلد هم.

وبناءً على ذلك، أوفد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بعثة إلى بوجمبورا في تموز/يوليه ١٩٩٥، كما قام وفد من المنظمة، تحت رئاسة المبعوث الخاص لرئيسها الحالي، بزيارة منطقة البحيرات الكبرى في آب/أغسطس ١٩٩٥، لإجراء مشاورات مع قادة البلدان المجاورة وبوروندي.

وفي الدورة الاستثنائية الثالثة للجهاز المركزي للمنظمة، المعقدة على المستوى الوزاري في أديس أبابا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم النظر في تقرير المبعوث الخاص للرئيس الحالي للمنظمة، وتقييم الحالة السائدة في

جمهورية بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وكذلك المذابح وأعمال العنف التي أعقبت ذلك، تدبير ضروري لمنع تكرار أعمال العنف وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب التي تمعن بها المجرمون حتى الآن، وكذلك تشجيع المصالحة الوطنية.

وإن وزع مراقببي حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد، بموافقة الحكومة المحلية، يعد خطوة أخرى لوقف أعمال العنف أو على الأقل للحد منها.

ومن الضروري في هذا السياق إنهاء أنشطة محطة الإذاعة السرية التي تبث رسائل تحرض السكان على الكراهية وتحث على العنف. ويجب ألا تغيب عن بالنا حالة إذاعة "التلال الألف"، التي أسهمت بشكل كبير في زيادة الكراهية بين أفراد الشعب الرواندي، وينبغي أن تدفعنا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي نفس العواقب في بوروندي.

ولا يسعني هنا إلا أن أؤكد على الدور الهام لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تواصل العمل على تحقيق الاستقرار في بوروندي وتشجيع المصالحة الوطنية. ولهذا، فإن إرسال مراقبين عسكريين أفارقة إلى بوروندي يدل على عزيمة بلدان القارة على ايلاء أكبر قدر ممكن من الأهمية للعمل الوقائي في أفريقيا والمشاركة بفعالية في جهود المجتمع الدولي لتجنب الصراعات وصون السلام واستعادته.

وقد جرى التأكيد على هذه العزمية عندما أكد الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا، الذي اجتمع في تونس على مستوى رؤساء الدول في شهر نيسان/أبريل الماضي، تصميمه على زيادة عدد أفراد بعثة منظمة الوحدة الأفريقية وتعزيز الوسائل المتاحة لعنصرها المدني.

وإن تعاون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية له أهمية كبيرة في هذا المجال، وينبغي زيادة تعزيزه. ونفتئم هذه الفرصة لنشيد بـأنشطة التي يواصل الممثل الخاص للأمين العام الاضطلاع بها في بوروندي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.

وتونس، التي تشارك بمراقبين عسكريين في بعثة منظمة الوحدة الأفريقية، ستواصل بدورها دعم جهود المصالحة الوطنية في بوروندي وهي على استعداد لمواصلة اشتراكها في هذه البعثة ما دام شعب بوروندي يرغب في أن تقوم بذلك.

الاهتمام لأنها تمثل الصيغة الأنفع والأكثر قبولاً التي تسمح بتحقيق المصالحة السياسية في بوروندي.

وما من شك في أن إعادة اللاجئين والمشردين إلى الوطن ستستتبع بالضرورة توافر الموارد لتنفيذ العملية، وبالتالي فإن المجتمع الدولي مطالب بالالتزام بتوفير الموارد اللازمة.

وبغية التوصل إلى توصيات واقعية وقابلة للتحقيق، لا بد من وضع أبعاد مشكلة اللاجئين في منظورها السليم. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على مساعدة بلدان منطقة البحيرات الكبرى على تنفيذ خطة عمل بوجمبورا التي اشتربت في وضعها منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تعالج القضية في سياق شامل.

وغني عن البيان أن من واجب شعب وحكومة بوروندي أن يتحملما المسؤلية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلام والاستقرار في بلددهما عن طريق الحوار السياسي والتراضي المتبادل، ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعدهما على القيام بذلك. أما التطرف والعنف فيجب ألا يكون لهما مكان في بوروندي، ويجب أن يرفضهما الجميع. وعلى كل الأطراف أن تتخلى عن استخدام العنف كوسيلة لجسم التزاعات. وينبغي للمجتمع الدولي، في هذا الصدد، أن يضطلع بدور ملموس يسهم في ضمان المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار في بوروندي.

**السيد عبد الله (تونس)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتطلب الوضع السائد اليوم في بوروندي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده للتغلب على الصعوبات التي لا تزال تعرقل عودة الحالة الطبيعية إلى ذلك البلد.

أنا نرحب بتأكيد معظم الأحزاب السياسية في بوروندي على التزامها بروح اتفاقية الحكم لعام ١٩٩٤ التي تشكل الأساس للمصالحة الوطنية في بوروندي. ونشجع جميع الأحزاب على مواصلة التزامها بالعمل من أجل إقرار السلام وبالتالي على الحوار لجسم المشاكل. وأن الجهد الذي يبذلها فخامة رئيس جمهورية بوروندي تحقيقاً لهذه الغاية لجدية لتأييد.

ومن الضروري أن تواصل الحكومة والمجتمع المدني العمل معاً لوقف جميع المتطرفين الذين يحاولون عرقلة تطبيع الوضع عند حد هم.

إن قرار مجلس الأمن بإنشاء اللجنة الدولية للتحقيق المكلفة بتبيان الحقائق المحينة باغتيال رئيس

أخيراً، نعتبر أن نجاح أي عمل دولي لصالح شعب بوروندي سيظل مرتهناً بعزم شعب بوروندي ذاته على إنجاح عملية المصالحة الوطنية. ونحن على اقتناع بأنه لن يدخل وسعاً من أجل تحقيق هذا الهدف. إن الأمان والاستقرار في بلاده وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها يتوقفان على ذلك.

السيد زولويتا (إسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح منذ اغتيال أول رئيس جمهورية منتخب ديمقراطياً في بوروندي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، يعمل مع آخرين من أجل العودة السلمية للديمقراطية ومن أجل المصالحة الوطنية في بوروندي.

لقد أوضح الاتحاد الأوروبي أهدافه وأولوياته فيما يتصل بالحالة في بوروندي في بيانه بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٥ في كارلسون، وفي الموقف الجماعي الذي اعتمدته في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد أعلن عن استعداده لمساعدة حكومة بوروندي في تنظيم مناقشة وطنية باشتراك جميع عناصر أمة بوروندي، من أجل توطيد المصالحة الوطنية وإعادة بناء الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي على استعداد أيضاً لأن يساهم في إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان في إطار مكتب مفوض الأمم المتحدة للنظام القضائي في بوروندي ويسمى في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الإقليمي في تقييم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشريدين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجمبورا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥.

وينرى أن وجود بعثة مراقبين منظمة الوحدة الأفريقية أسهم إسهاماً قيماً في الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تدهور الأزمة. وندعو منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإبقاء على اشتراكها الایجابي في الجهود الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية في بوروندي. وفي هذا الصدد، يسهم الاتحاد الأوروبي في تمويل المراقبين الميدانيين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وقد أرسل الاتحاد الأوروبي إلى بوروندي بعثة خاصة عن الرئاسة واللجنة في ١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥ كما أرسل بعثة وزارية ثلاثة إلى بوجمبورا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥. وأرسلنا بعثة ثلاثة أخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وكل هذه الزيارات تبرر الأهمية التي يعلقها الاتحاد على الحالة في بوروندي وعزمنا عن الإسهام في إيجاد حل سلمي للأزمة في ذلك البلد.

ونحن نرى أن عملية المصالحة الوطنية في بوروندي ستتعذر إذا توفرت البيئة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكن الحكومة من تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها. وفي الحقيقة، يمثل توطيد السلام في البلاد اليوم أولوية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى منع الصراعات واستعادة السلام.

وبدون الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي في إعادة بناء الهياكل الأساسية والمؤسسات التي دمرتها الحرب الأهلية، سيكون من الصعب تجنب التوترات الناجمة عن الفاقة والاحباطات الاجتماعية التي يمكن للمتطرفين استغلالها لإغراق البلاد في الفوضى وانعدام الأمن.

إن تشغيل المؤسسات الحكومية والقطاعات الأخرى للحياة العامة يتطلب اليوم المزيد من المساعدة من جانب المانحين بغية إرساء أساس صلب للمؤسسات والهيئات الوطنية وضمان الاستخدام الأمثل للمؤسسات والهيئات الوطنية.

وفي هذا السياق، أسترجي انتباه الجمعية إلى مشكلة اللاجئين والمشريدين في داخل البلاد، الذين يمثلون مصدر قلق وعدم استقرار مستمر في كامل منطقة البحيرات الكبرى. وإدراكاً للعواقب الوخيمة لهذه الآفة، التزم المجتمع الدولي، بمبادرة من منظمة الوحدة الأفريقية، بعقد مؤتمر إقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشريدين في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أدى انعقاد هذا المؤتمر في بوجمبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى اعتماد خطة عمل من أجل العودة الطوعية لللاجئين والمشريدين إلى ديارهم، بالاقتران مع المساعدة الإنسانية من جانب المجتمع الدولي.

غير أن لجنة متابعة خطة العمل هذه، لاحظت في اجتماعها الذي عقد في أيار/مايو الماضي ضائقة التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ هذه الخطة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يزيد من مساعدته إذا أريد لمؤتمر بوجمبورا أن يكون فعلاً فعالية كاملة.

وعلاوة على ذلك، نشعر بأن من الأهمية بمكان أن تعالج الوضع في منطقة البحيرات الكبرى باعتماد نهج شامل ومتكملاً عند دراسة المشاكل التي تعاني منها تلك المنطقة. وتحقيقاً لهذا الغرض، تؤيد توشن عقد مؤتمر دولي مكرس للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ وما تبعه من المذابح وأعمال العنف الخطيرة ذات الصلة، وتقديم توصيات بشأن التدابير القانونية والسياسية والإدارية وبشأن مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن هذه الأفعال؛ والحلولة دون تكرار أعمال مماثلة من جانب الأشخاص الذين تحقق معهم اللجنة، وبصفة عامة إغلاق الطريق أمام الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة الوطنية في بوروندي.

إننا نؤيد جهود اللجنة الدولية للتحقيق ونطلع إلى تقريرها، الذي نثق بأنه سيساعد في عملية المصالحة الوطنية الحقيقة في بوروندي. وينبغي القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب وذلك لتمكين مجتمع بوروندي عموماً من تعزيز العملية الديمقراطية في مناخ من السلام والتنمية.

ويقدر الاتحاد الأوروبي جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان لتشجيع وحماية حقوق الإنسان في بوروندي، وبصفة خاصة إقامة مكتب لمركز حقوق الإنسان وتبنيه التعاون الدولي سعياً لإحلال السلام والأمن في بوروندي. وفي هذا الخصوص، نحن مقتنعون بالحاجة إلى زيادة العمل الوقائي في بوروندي دون إبطاء، وبصفة خاصة عن طريق وجود المتخصصين في مجال حقوق الإنسان، وعن طريق برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان، وكذلك، عندما تقتضي الظروف، وجود مراقبين بجميع أنحاء البلاد. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علماً بالإعلان الذي اعتمدته في القاهرة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى لأفريقيا الوسطى. وينص الإعلان على مجموعة من التدابير التي تستساعد على تقليل التوتر وإيجاد حلول للمشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة. وندعو الدول الموقعة على إعلان القاهرة أن تلتزم بتعهداتها. ونأمل أن ينشط المجتمع الدولي في هذه العملية في مرحلة لاحقة، وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا الخصوص، تعلق أهمية خاصة على الانعقاد المبكر للمؤتمر الإقليمي المعنى بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لأفريقيا الوسطى، تحت رعاية الأمم المتحدة وتعاون منظمة الوحدة الأفريقية. ونشجع الأمين العام على مواصلة اتصالاته بهدف عقد هذا المؤتمر. فالحل الدائم للمشاكل الطويلة الأمد التي تعاني منها المنطقة لا يمكن التوصل إليه إلا بإرادة السياسية للبلدان المنفذة وتعاونها، ومساعدة الجهود المتضادرة للمجتمع الدولي.

السيد فلورنسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفي أن أتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وشعر بالقلق إزاء أعمال العنف والأنشطة المزعزة للاستقرار للمتطرفين بين جميع الأطراف، وكذلك إزاء الأنشطة التي تقوم بها محطات الإذاعة التي تحرض على الكراهية وتشجع على أعمال إبادة الأجانب. إننا ندين بشدة هذه الأفعال ونشرع بالحزن للعدد الكبير من الضحايا. كما نؤمن بأن من الضروري تحديد محطات إذاعة "الكراهية" والقضاء عليها.

والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد على أن الحالة لا يمكن أن تعود إلى حالتها الطبيعية إلا إذا كان هناك احترام ودعم من جانب جميع قطاعات السكان لاتفاقية الحكم بتاريخ ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ والتي تحدد شروط تقاسم السلطة، كما أوضح رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ببيانهما المشترك في ٣٠ آذار / مارس ١٩٩٥.

- ويتوجه الاتحاد الأوروبي جهود زعماء ذلك البلد وخاصة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء - من أجل استعادة الثقة، كما يمتلك العمل العازم الذي يقوم به الممثلان الخاصان للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، نود أن نثني ثناء خاصة على السيد أحمد ولد عبد الله على عمله في بوروندي منذ بدء الأزمة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام. فيفضل مهاراته الدبلوماسية، ما فتئ يسهم إسهاماً كبيراً في احتواء الصراع في بوروندي، ويساعد الفاعلين السياسيين في جهودهم لكفالة المصالحة الوطنية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن وجود الممثل الخاص للأمين العام في بوجمبورا ضروري للوفاء بمهام الدبلوماسية الوقائية المنافطة بالأمم المتحدة. فهو شخصية رئيسية في مساعدة بوروندي حتى انتهاء الفترة المقررة لانقضاء اتفاقية الحكم والموعود المحدد لانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٨.

وندعو الأمين العام أن يعين في أقرب وقت ممكن ممثلاً خاصاً لبوروندي، وينبغي تزويده بالأموال والأفراد اللازمين لإعداد وتجهيز المراحل الأساسية المقبلة في بوروندي، وخاصة تشجيع الحوار الوطني. ونؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز دور قوي للعدالة واستبعاد المتطرفين وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والانخراط في دبلوماسية نشطة وتعزيز السلام في بوروندي عن طريق تنفيذ اتفاقية الحكم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء الأمين العام لللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٠١٢ (١٩٩٥). ونعلم أهمية خاصة على ولايتها بإجراء تحقيقات بشأن اغتيال رئيس جمهورية بوروندي

وأن توقيع اتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وتشكيل حكومة ائتلافية بعد ذلك في ١ آذار/مارس ١٩٩٥، كانا من الخطوات الهامة التي مكنت المؤسسات في بوروندي من التغلب على الأزمة.

وبصرف النظر عن الجهود التي بذلها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لضمان تطبيع الحالة، استمر العنف للأسف يتزايد في بوروندي، ويهدد المتطرفون اليوم مرة أخرى استقرار البلد.

ولهذا نناشد جميع الأطراف الموقعة على اتفاقية الحكم أن تدين بقوه تلك المحاولات التي تستهدف زعزعة استقرار البلد وأن تقاوم كل الإغراءات التي تلجم إلها مختلف القوى المنشقة التي تعمل على تمزيق المجتمع البوروندي، ولا سيما من خلال البرامج الإذاعية التي تحرض على العنف والقتل.

ونود أن نحيي العمل الذي تم في الميدان لمدة سنتين تقريباً من جانب الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله. لقد برهن السيد ولد عبد الله حقاً أن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور وسيط حازم في البلد. ولهذا نأمل أن يعين الأمين العام خلفاً له في أسرع وقت ممكن حتى يمكن أن يستمر عمل المنظمة في المنطقة دون تعطيل.

وقد أتيحت الفرصة للاتحاد الأوروبي، في عدة مناسبات، كما أوضحت الرئاسة الإسبانية الآن، لأن يؤكد مرأة أخرى تفانيه لتوطيد الديمocrاطية في بوروندي. وقد طالب، في مناسبات عديدة، ولا سيما في إعلان كاركتسون المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٥، والموافق الجماعي المعتمد في ٢٤ آذار/مارس، بالصالحة الوطنية بين جميع مواطنى بوروندي وتنظيم حوار وطني بعد ذلك يجمع سوياً جميع القوى في بوروندي. ونأمل أن تتحقق هذه الأهداف في أسرع وقت ممكن.

إن الحكومة الفرنسية ترى أن من الأهمية بمكان أن تخرج بوروندي من الأزمة في أسرع وقت ممكن حتى يستطيع جميع مواطنيها السير مرة أخرى في طريق التقدم والتنمية.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفدي مشروع القرارين بشأن الحالة في بوروندي والمساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعويض في بوروندي. ومشروع القرارين هذان لازمان وهامان لدعم الجهود المبذولة من جانب حكومة بوروندي وشعبها. وسيؤديان إلى تعزيز اتفاقية الحكم المبرمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بين الأطراف

منطقتنا تدعم دعماً تاماً دور الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية والطارئة، مسترشدة بالمبادئ الواردة في القرار ٤٦٢/٤٦.

وفي هذا المضمار، نرحب بمشروع القرارين اللذين قدمهما رئيس المجموعة الأفريقية، والذين يتناولان الحالة في بوروندي والمساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعويض في بوروندي. وهذان النصان يعتبران من العناصر الإيجابية في جهودنا من أجل تعزيز السلم والانتعاش الاقتصادي ولتحسين حالة حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى.

تواجه بوروندي، كما يؤكد تقرير الأمين العام، أزمة عميقة، أدت بالبلد إلى حالة من الكساد الاقتصادي وإلى عجز مالي مستمر. وقد تفاقمت تلك الحالة بالعبء الشقيق للظاهرة المزدوجة الخاصة باللاجئين والمشردين الذين يعاد تأهليهم وتوطينهم، مما يجعل من المستحيل على البلد تكريباً أن يتغلب على مشاكله دون المساعدة الاقتصادية والمالية من المجتمع الدولي.

ونحن ننضم إلى رئيس المجموعة الأفريقية بالإضافة إلى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في التأكيد على الأهمية الخاصة لاتفاقية الحكم الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من جانب الأحزاب الأربع في "قوى التغيير" والأحزاب السياسية المعارضية الثمانية. ونشاطها الكامل مشاطرة تامة إدانتهما الصريحة للأعمال الارهابية التي تستهدف وقف التنفيذ الكامل والتزيم من جانب جميع الأطراف لهذا الصك.

وأخيراً، أود أن أؤكد على أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال الجهود المستدامه لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة. وفي هذا السياق، يمكن أن يوفر تنفيذ الالتزامات الدولية في ميدان التنمية، مثل برنامج العمل للبلدان الأقل نمواً، أساساً صلباً للسلام في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد ظلت بوروندي، لأكثر من سنتين - بل منذ اغتيال الرئيس نداداي - تمر بمحاصب جمة. وهناك مخاطر حقيقة لزعزعة استقرار ذلك البلد. وقد تفاقمت الحالة بالأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا، والتي لا نود أن نراها تتكرر في البلدان المجاورة.

كل هذه الأسباب دفعت بفرنسا إلى أن تولي اهتماماً خاصاً ببوروندي منذ عام ١٩٩٣. وقد أحطتنا علماً بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في البلد بفضل القوى المخلصة التي مكنته من تجنب اضطرابات خطيرة.

المتحدة والمجتمع الدولي أن يؤيدا جميع هذه المؤسسات البوروندية، التي تحتاج إلى المساعدة احتياجاً بالغاً.

وختاماً، أود أن أذكر مرة أخرى بأن العدالة والتنمية عناصر رئيسية للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم. والسلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في بوروندي ورواندا، لا يمكن ضمانهما دون ضمان التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. وهذه القاعدة ليست قاصرة على إفريقيا، بل هي قاعدة عالمية. ووضع خطة مارشال لبوروندي ورواندا أمر ممكн وعملي؛ وهي ضرورية ولا غنى عنها لتعيش هذين البلدين. ونحن لا نتكلّم هنا عن المساعدة الإنسانية وإنما عن التعاون الاقتصادي.

إن نوع التعاون الذي يجري في منطقة البحيرات الكبرى سيكون بحاجة إلى تغيير. فهناك تعاون فيما يتعلق بالأسلحة - لزيادة القدرة على التدمير - أكبر من التعاون في مجال التنمية. وهذا الوضع لا ينطبق فقط على بوروندي ورواندا وإنما على بلدان إفريقية أخرى أيضاً. إن بلدي يعترض بحق أي بلد أو منظمة أو شركة في بيع الأسلحة إلى أية دولة أو في توفير المساعدة العسكرية إليها، ولكننا نستنكر استخدام تلك الأسلحة لانتهاك حقوق الإنسان.

ومع ذلك، نناشد مرة أخرى البلدان التي تصدر الأسلحة إلى إفريقيا أن تصدر الحواسيب والجرارات بدلاً من الأسلحة. فبلدان منطقة البحيرات الكبرى، مثل بوروندي، ستصبح بالتالي شريكة أقوى من الناحية الاقتصادية وأكثر استقراراً من الناحية السياسية.

**السيد بيبروسو كويستا (كوبا)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن كوبا باعتبارها عضواً في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تؤيد البيان الذي أدى به ممثل البرازيل باسم المجموعة.

اليوم، ونحن نناقش البند المتعلق بتقديم المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعويض في بوروندي، نحتاج مرة أخرى إلى استرئاع انتباه المجتمع الدولي إلى التدهور الجاري في الحالـة الاقتصادية في بوروندي الذي سببته الأحداث المأساوية التي وقعت في ذلك البلد في آخر ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المجتمعية المترتبة على العدد الكبير من اللاجئين والنازحين نتيجة صراعات سياسية أخرى في المنطقة تعد أيضاً عوامل تدهور في الحالة تخفض إلى حد كبير قدرة الحكومة الائتلافية على تحقيق أهداف

المعروفـة بـ "قوـات التـغيـير الـديمقـراـطي"، وأطراف المعارضة الـبورـونـديـة. وتشـكل الـاتفاقـيـة الـأسـاسـيـة المـطلـوبـة لإـقامـة المؤـسـسـات الـتي يـقبـلـها جـمـيع مواـطـنـي بـورـونـدي.

ووفـد بلـدي يـؤـيد أـيـضاً مـشـروع القرـار هـذـا، الـذـي يـطـلـب إـلـى الدـولـ الـأـعـضـاءـ فـي الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـإـلـىـ المنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ أـنـ تـضـعـ تـصـرـفـ حـكـوـمـةـ بـورـونـديـ عـلـىـ وجـهـ السـرـعـةـ جـمـيعـ الوـسـائـلـ التـقـنـيـةـ وـالـمـالـيـةـ الـلـازـمـةـ لـإـسـكـاتـ وـتـفـكـيكـ الدـعـاـيـةـ الـمـسـمـوـةـ الـتـيـ تـبـثـهاـ إـلـاـذـاعـةـ السـرـيـةـ الـتـيـ تـبـثـ بـذـورـ إـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ بـيـنـ سـكـانـ بـورـونـديـ وـسـكـانـ منـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الـكـبـرـىـ وـفـيـماـ يـتـعـلـقـ بـهـذـاـ الـمـوـضـوـعـ لـعـلـ الـجـمـعـيـةـ تـتـذـكـرـ أـنـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ إـلـاـذـاعـاتـ الـأـجـنـاسـ عـلـىـ حـسـابـ مـاـ يـزـيدـ عـلـىـ مـلـيـونـ مـنـ أـرـواـحـ الـرـوـانـدـيـيـنـ.

وبـالـفـعلـ، فـإـنـ نـفـسـ الـأـسـالـيـبـ الـتـيـ كـاـنـتـ تـسـتـخـدـمـ فـيـ روـانـدـاـ، مـثـلـ الـحـمـلـاتـ الـدـاعـيـةـ الـإـذـاعـيـةـ، تـسـتـخـدـمـ فـيـ بـورـونـديـ. وـنـفـسـ الـأـفـرـادـ الـذـيـنـ اـرـتكـبـوـ الـجـرـائـمـ فـيـ روـانـدـاـ يـوـفـرـونـ مـسـاعـدـتـهـمـ الـتـقـنـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ لـإـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ فـيـ بـورـونـديـ. وـنـفـسـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ وـفـرـتـ الدـعـمـ الـسـيـاسـيـ وـالـمـالـيـ وـالـعـسـكـرـيـ لـلـمـجـرـمـيـنـ الـرـوـانـدـيـيـنـ يـسـاعـدـونـ الـآنـ الـمـجـرـمـيـنـ فـيـ بـورـونـديـ.

وكـمـ هوـ مـعـلـومـ، إـذـاـ أـرـدـنـاـ أـنـ نـقـضـيـ عـلـىـ مـرـضـ الـإـفـلـاتـ مـنـ الـعـقـابـ فـيـ منـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الـكـبـرـىـ، يـجـبـ أـنـ نـقـتـلـ الشـرـ مـنـ جـذـورـهـ. وـمـرـضـ الـإـفـلـاتـ مـنـ الـعـقـابـ يـجـبـ الـقـضـاءـ عـلـيـهـ لـيـسـ بـعـلاـجـ أـعـراضـهـ إـنـماـ باـقـتـلـاعـ أـسـابـاهـ. وـمـشـرـوعـ الـقـرـارـ هـذـاـ يـدـيـنـ الـأـنـشـطـةـ الـإـجـرـامـيـةـ الـتـيـ تـرـتـكـبـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـيـحـثـ عـلـىـ إـجـراءـ مـفـاـوضـاتـ بـنـاءـ.

إنـ الـإـفـلـاتـ مـنـ الـعـقـابـ الـذـيـ يـعـزـزـهـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ فـيـ الـوقـتـ الـحـالـيـ يـعـدـ فـيـ حـدـ ذاتـهـ تـهـديـداـ لـلـمـنـطـقـةـ. وـوـفـدـ بلـديـ يـعـتـرـفـ بـشـكـلـ خـاصـ بـأـنـ بـورـونـديـ حـلـقـةـ فـيـ سـلـسـلـةـ بـلـدـانـ مـنـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الـكـبـرـىـ وـلـاـ يـمـكـنـ فـصـلـهـاـ عـنـ تـلـكـ المـنـطـقـةـ. وـمـنـ ثـمـ، فـإـنـ مشـاـكـلـ ذـلـكـ الـبـلـدـ لـيـمـكـنـ حلـهـاـ دـوـنـ مـرـاعـاةـ مـاـ يـحـدـثـ فـيـ الـبـلـدـ الـأـخـرـيـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ دـوـنـ إـقـلـيمـيـةـ.

وـعـلـىـ خـلـافـ الـمـنـاطـقـ دـوـنـ إـقـلـيمـيـةـ الـأـخـرـىـ فـيـ إـفـرـيقـياـ، فـإـنـ بـلـدـانـ مـنـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الـكـبـرـىـ لـاـ تـزالـ تـشـهـدـ ظـاهـرـةـ الـإـفـلـاتـ مـنـ الـعـقـابـ الـتـيـ يـُـضـفـيـ عـلـيـهـ الـطـابـعـ الـمـؤـسـسيـ بـمـاـ يـضـرـ بـالـشـعـوبـ. وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ أـشـأـتـ بـورـونـديـ طـائـفـةـ كـاـمـلـةـ مـنـ الـمـؤـسـسـاتـ وـالـمـنـظـمـاتـ وـالـإـتـفـاقـيـاتـ وـنـظـامـاـ قـضـائـيـاـ لـضـمـانـ الـأـدـاءـ الـمـنـاسـبـ لـلـمـجـتمـعـ الـبـورـونـديـ. وـلـهـذـاـ يـطـلـبـ وـفـدـ بلـديـ إـلـىـ الـأـمـمـ

ولاحظنا أيضاً أن منظمة الوحدة الأفريقية قد اتخذت أيضاً عدداً من المبادرات الدبلوماسية والسياسية لمنع تفاقم الحالة في بوروندي، وأن حكومة الصين تقدر وتحيد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي بصورة عامة.

والحالة المقلقة في منطقة البحيرات الكبرى أسفرت عن زيادة كبيرة في عدد اللاجئين في المنطقة، مما أدى ليس فقط إلى ضغط شديد على البلدان المعنية، بما في ذلك بوروندي، بل شكل أيضاً عاملًا خطيراً للعدم الاستقرار في المنطقة. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يتحمل مسؤولية بذل جهود إضافية لجسم هذه المشكلة من خلال تقديم المساعدة وتيسير الظروف من أجل العودة الآمنة لللاجئين.

لقد شارك الوفد الصيني بنشاط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حول مسألة بوروندي وشارك في النظر في هذه المسألة: وسوف نواصل القيام بذلك.

وأخيراً أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول بأن الوفد الصيني ينضم إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار A/50/L.58.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشغر وفد بلدي بمحبة خاصة إذ يساهم في النظر في البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المعنون: "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق"، والبند ٢٦ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في بوروندي". وفي هذا السياق نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (A/50/541) عن المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي.

ويود وفد بلدي أن يعلن بصفة خاصة أنه بالرغم من أن الجمعية العامة، بقرارها ٧/٤٩، طالبت الدول الأعضاء والهيئات التابعة لمنظومه الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بجملة أمور منها تقديم المساعدة للبورونديين في تعمير البلاد وتقديم المساعدة الطارئة من أجل انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة تنشيط الاقتصاد واستئناف التنمية، فإن هذا البلد ما زال بحاجة إلى استمرار المساعدة والدعم من جانب المجتمع الدولي.

برنامجهما لتحقيق الاستقرار في البلد من الناحية السياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، نلاحظ بقلق عميق أن الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الائتلافية لتطبيع الحالة السياسية في البلاد لا تزال غير ملائمة بمستوى مناسب من المساعدة الدولية. وما لم ينعكس التزام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة طارئة إلى بوروندي في شكل زيادة كبيرة في مستوى مساعدات المساعدة الحالية، ستظل الآمال في إرساء الأساس لاستقرار سياسي دائم غير مؤكدة، أو على أقل تقدير لن تتحقق في وقت قريب.

إن مشاكل بوروندي هيكلية المتعلقة بالخلاف الاقتصادي عناصر إضافية لعدم الاستقرار. ومسؤولية المجتمع الدولي الثابتة هي مواجهة تلك المشاكل. ولهذا انضم وفد بلدي إلى مقدمي مشروع القرار A/50/L.58 وبحث المجتمع الدولي على تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي وللقضاء بسرعة على أية معوقات في طريق توفير تلك المساعدة.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ظلت مسألة بوروندي محل المناقشة في الجمعية العامة منذ ثلاث سنوات. وفي الوقت الحالي، لا تزال الحالة السياسية في بوروندي محفوفة بالمخاطر. وهذا يضر ليس فقط بالانتعاش الاقتصادي والتعمير في ذلك البلد، وإنما أيضاً بالسلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. والحكومة الصينية تشعر بقلق بالغ أيضاً بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية الحالية في بوروندي وتأمل أن تقيم الأطراف المعنية ثقة متبادلة عن طريق المشاورات والتفاوضات حتى تعيد الاستقرار وتحقق المصالحة الوطنية بأسرع وقت ممكن.

لقد بذل المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، جهوداً هائلة لتطبيع الحالة في بوروندي ولتعزيز تنميتهما الاقتصادية. ولاحظنا من تقرير الأمين العام أن ممثله الخاص لا يزال يعمل بجد عن طريق الاتصال المستمر مع جميع الأطراف المعنية. وقد أوفد مجلس الأمن بعثتين لتقديم الحقائق إلى بوروندي لدراسة الحالة هناك وتعزيز المصالحة الوطنية. وقد أبلغ المجلس أيضاً بشكل منتظم بشأن التطورات في بوروندي، وأصدر المجلس بيانات رئاسية تشجب العنف وتحث إلى الأطراف الدخول في مشاورات وتفاوضات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أوضح للأعضاء بأن الجمعية ستتناول بعد ظهر يوم

ونيجيريا كبلد أفريقي، لا تزال تشعر بالقلق إزاء محنـة بوروندي وشعبها، وبلدي ملتزم بأن يرى هذا البلد ينتزع نفسه من الصعاب التي يواجهها حاليا بغية تعزيـز قدرته الوطنية بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى وخاصة والقارـة الأفريقـية بعـامة. وفي هذا السياق تابـعت نـيجيرـيا باهتمـام شـديد الأنشـطة التي تـضطلع بها منـظمة الوحدـة الأفـريقـية بالـتعاون معـ المجتمع الدولـي منـ أجل مـتابـعة الجـهود السـياسـية والـدبلومـاسـية المـكـثـفة وـذلك بغـية الحـؤـول دونـ المـزيد منـ عدمـ الاستـقرار والـصراع الأـهـلي فيـ بـورـونـدي.

ونـحن فيـ نـيجـيرـيا نـفهم عـجالـة هـذه الـاحتـياجـات لأنـنا حـظـينا بـامتـياز تـرؤـس بـعـثـتين خـاصـتـين لمـجلس الأمـن إلىـ بـورـونـدي منـ أجلـ المسـاعـدة فيـ الـاسـهـام بـحلـ الـصراع الـمحـتمـل هـنـاك. ولـهـذا فإـنـا نـشـيد بـعملـ المـمـثـلـ الخـاصـ للأـمـمـ الـمـتـحـدـة وـبـجهـودـ الأمـمـ الـأـمـيـنـ العـامـ لـمنظـمةـ الـوـحدـةـ الأـفـريقـيةـ سـعادـةـ السـيـدـ سـالمـ أـحمدـ سـالمـ فيـ هـذاـ الصـددـ.

ويـودـ وـفـدـ نـيجـيرـياـ أـنـ يـسـترـعـيـ نـظرـ الجـمعـيـةـ إـلـىـ الـحـالـةـ الـمـتـفـجـرـةـ وـغـيرـ الـمـسـتـقـرـةـ النـاجـمـةـ عـنـ وـجـودـ ماـ يـتـراـوحـ بـيـنـ مـلـيـونـيـنـ وـخـمـسـةـ مـلـاـيـنـ لـاجـئـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الكـبـرـىـ، كـثـيرـيـنـ مـنـهـمـ مـسـلـحـوـنـ، فـيـ مـخـيمـاتـ مـتـعـدـدـةـ. وـبـإـضـافـةـ إـلـىـ مـشـكـلـةـ الـلـاجـئـيـنـ نـواـجـهـ أـيـضاـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـبـحـيرـاتـ الكـبـرـىـ صـعـوبـاتـ تـكـنـفـ الضـمـانـاتـ الـأـمـنـيـةـ وـقـضـيـةـ تـسـهـيلـ إـعادـةـ الـمـشـرـدـيـنـ إـلـىـ أـوـطـانـهـمـ الـأـصـلـيـةـ أـوـ إـلـىـ بـلـدـانـ أـخـرـىـ يـفـضـلـونـ الـعـيشـ فـيـهاـ بـسـلامـ وـأـمـنـ.

وـمـنـ أـجـلـ تـسـهـيلـ وـضـمـانـ الـانتـعـاشـ الـاـقـتصـادـيـ الدـائـمـ لـبـورـونـديـ وـتـعـمـيرـهـ، هـنـاكـ حـاجـةـ لـتـسـلـيـطـ الـأـصـلـوـاـءـ عـلـىـ الـمـسـائـلـ الـمـثـارـةـ فـيـ مـشـرـوـعـيـ القرـارـيـنـ الـوـارـدـيـنـ فـيـ الـوـثـيقـيـتـيـنـ A/50/L.58ـ وـA/50/L.59ـ. وـيـحـبـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ أـنـ يـوـفـرـ عـلـىـ وـجـهـ الـاستـعـجـالـ الـمـوـارـدـ الـضـرـورـيـةـ وـالـدـعـمـ التـقـنـيـ منـ أـجـلـ الـانتـعـاشـ الـاـقـتصـادـيـ لـبـورـونـديـ وـتـعـمـيرـهـ. وـتـحـقـيقـاـ لـهـذـاـ الـهـدـفـ، نـوـدـ أـنـ نـعـربـ عـنـ الـتـقـدـيرـ وـالـتـشـجـيعـ لـلـجـهـودـ الـمـسـتـمـرـةـ الـتـيـ تـبـذـلـهـاـ مـخـلـفـ وـكـالـاتـ مـنـظـومةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ.

الـرـئـيسـ بـالـنـيـاـبـةـ (ترجمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ الإنـكـلـيـزـيـةـ): استـمعـنـاـ إـلـىـ الـمـتـكـلـمـ الـأـخـيـرـ فـيـ مـنـاقـشـةـ الـبـنـدـ ٢٠ـ (بـ)ـ مـنـ جـدـوـلـ الـأـعـمـالـ بـقـدـرـ مـاـ يـتـصـلـ بـبـورـونـديـ، وـمـنـاقـشـةـ الـبـنـدـ ٢٦ـ مـنـ جـدـوـلـ الـأـعـمـالـ. وـأـوـدـ أـنـ أـبـلـغـ الـأـعـضـاءـ بـأـنـ الـبـتـ فـيـ مـشـرـوـعـيـ القرـارـيـنـ A/50/L.58ـ وـA/50/L.59ـ سـيـجـرـيـ فـيـ وقتـ لـاحـقـ مـنـ هـذـاـ الـأـسـبـوـعـ سـيـعـلـنـ عـنـهـ فـيـماـ بـعـدـ.

برـنـامـجـ الـعـملـ

الخميس الموافق ٢١ كانون الأول / ديسمبر، تقارير اللجنة الثالثة التي تم إصدارها، وتحديداً، التقارير المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال بشأن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، والبند ٤ من جدول الأعمال بشأن حق الشعوب في تقرير المصير، والبند ٥ من جدول الأعمال بشأن التنمية الاجتماعية، والبند ٦ من جدول الأعمال بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية، والبند ٨ من جدول الأعمال بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، والبند ٩ من جدول الأعمال عن تقرير مفهوم الأمم المتحدة السامي للشؤون اللاجئين، والبند ١٠ من جدول الأعمال بشأن تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها والبند ١١ من جدول الأعمال بشأن برنامج العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

وستنظر الجمعية بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٢ كانون الأول / ديسمبر في تقارير اللجنة الثالثة المتبقية، أي التقارير المتعلقة بالبند ٧ من جدول الأعمال بشأن النهوض بالمرأة، والبند ١٢ من جدول الأعمال المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، والبند ١٥ من جدول الأعمال بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والبند ١٢ من جدول الأعمال بشأن تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥